الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبدر الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي
الشعبة : علوم تجارية التخصص :مالية نقود وتامينات

اهمية ودور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية

دراسة حالة البنك الجزائري الوطني

مقدمة من طرف الطالبة :
محمد فايزة

تحت إشراف
الاستاذ:
بوشيخي بوحوص

اعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	المنة	الجامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	استاذ : محاضر	جامعة: مستغانم
مقررا	بوشيخي بوحوص	استاذ : مساعد أ	جامعة: مستغانم
مناقشا	يسعد عبد الرحمن	استاذ : محاضر ب	جامعة: مستغانم

السنة الدراسية 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبدر الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الـ تجارة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي
الشعبة : علوم تجارية التخصص :مالية نقود وتامينات

اهمية ودور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية

دراسة حالة البنك الجزائري الوطني

مقدمة من طرف الطالبة:
محمد فايزة

تحت إشراف الاستاذ:
بوشيخي بوحوص

اعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	المنة	الامعة
رئيسا	بوظراف الجيلالي	استاذ :محاضر	جامعة: مستغانم
مقررا	بوشيخي بوحوص	استاذ : مساعد	جامعة: مستغانم

مناقشا	يسعد عبد الرحمن	استاذ : مساعد ب	جامعة: مستغانم

السنة الدراسية 2017/2016

شكروتقدير

أتوجه بجزيل شكري، وخالص تقديري إلى الاستاذ **بوشيخي بوحوص**، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وساهم بقسط وفير من التوجهات والإرشادات، وحرص على إخراج هذا العمل المتواضع إلى النور.

كما اوجه شكري إلى **عمال البنك** BNA الذين قاموا بتزويدي بالمعلومات اللازمة .

واوجه شكري ايضا إلى كل زملائي في العمل في قسم الفنون بجامعة وهران من **رؤ . س القسم و رئيس اللجنة العلمية والإداريين كافة** ،الذين دعموني وساعدوني بتفهمهم وتشجيعهم لي وترك لي الوقت للدراسة و إنجاز هذا العمل .

إلى والدتي الكريمة، حفظها الله لي واطال في عمرها،

أهدي هذا العمل المتواضع، حبّا وتقديرلها.

الفهــرس

المقدمة العامة 01

الفصل الاول: حوصلة عن البنوك

المبحث الاول:مفاهيم حول البنوك و البنوك التجارية

1/ نشاة البنوك 05

2 / تعريف البنوك 06

3/ انواع البنوك 07

4/ وظائف البنوك التجارية 12

المبحث الثاني : موقع البنوك التجارية بين اهم المؤسسات الماليه

1/ علاقة البنك التجاري بالبنك المركزي 18

2/ علاقة البنك التجاري بالخزينة العمومية 19

3 /علاقة البنوك التجارية فيما بينها 20

4/ ثاثير المحيط على نشاط البنوك 20

المبحث الثالث تنظيم البنوك التجاريه في لإقتصاد السوق واهدافها.

1/ اقسام البنك التجاري ..... 23.

2/ ميزانية البنك التجاري ..... 27.

الفصل الثاني التمويل و المشاريع الإستثمارية

المبحث الاول: التمويل

1/ تعريف التمويل 31

2/ اهمية التمويل 31

3/ انواع التمويل 31

4/ مخاطر التمويل 32

5/الضمانات البنكية للتمويل 32

المبحث الثاني المشاريع الإستثماريه .

1- تعريف المشروع الإستثماري 33

2- **انواع المشاريع الإستثمارية** 33

3- **اهداف المشاريع الاستثمارية** 34

المبحث الثاني: طرق تقييم المشروع

1/ النماذج النوعية 36
2/ النماذج الكمية 36

الفصل الثاني: تطبيقي في البنك الوطني الجزائري BNA

المبحث الأول: بنك BNA مسرغين و عرفان .

1/ تقديم البنك 51
2/ عدد عمال البنك .
3/ التعريف بالمصالح 54
4/ دراسة حالة قرض إستثماري 55
5/ الملف المقدم للبنك من المستثمر 55
المبحث الثاني : دراسة جوانب المشروع 56
المبحث الثالث : دراسة مردودية المشروع 60
خاتمة 75
قائمة المراجع 76

قائمة الجداول :

1/ جدول الفرق بين البنوك التجارية و المتخصصة.....17
2/ جدول ميزانية البنك.....27
3/ جدول المشاريع المدروسة.....38
4/ جدول لنتيجة فترة الإسترردد بمعدل الخصم.....38
5/ جدول الإيرادات و التكاليف.....41
6/جدول الحسابات الذي يتعامل بها البنك.....48
7/ جدول عدد عمال BNA.....52
8/ جدول التكاليف و اللوازم.....52
9/ جدول الهياكل التمويلية.....58
10/ جدول اساسيات المشروع.....59.
11/جدول اساسيات الإهتلاك.....60.
12/جدول حساب التدفقات النقدية CF.....61.
13/ جدول وظيفة الاعمال.....62

قائمة الاشكال :

1/ انواع البنوك.....11
2/ اوجه النشاط الاساسي للبنك التجاري.....16
3/الفرق بين البنوك التجارية و المتخصصة.....35
4/التنظيم الإداري لوكالة BNA.....53

المقدّمة العامة :

شهدت المهنة المصرفية التي تمارسها البنوك التجارية في الوقت الحاضر تغيرات كبيرة في طبيعتها وادواتها وتقنياتها ,بسبب مساسها بالحياة الاقتصادية للافراد والمجتمعات ,فلم تعد وظيفة البنوك التجارية قاصرة على ممارسة المهنة التقليدية المتمثلة في عبارة "ان البنوك تقترض لكي تقرض "اي انها كما يقول البعض "وسيط بين المقرضين والمقترضين للاموال ,هدفها تحقيق الربح بإعتبارها مؤسسات مالية ذات ملكية خاصة ,تنبع اهميتها بصفة اساسية من ان الجزء الاكبر من نقودها ياتي كنتاج لانشطتها الإقراضية ".

اي انها تعتمد على مزاولة عمليات الإئتمان قصيرة الاجل كتقلي الودائع من الافراد و المشروعات ,وتقديم القروض القصيرة الاجل ايضا للمشروعات التجارية والصناعية لسد حاجتها من رؤوس الاموال ,واصدار الشيكات وخصم الكمبيالات والسندات الاذنية والشيكات نيابة عن عملائها ,واصدار خطابات الضمان ,واجراء عمليات التحويل المصرفي ,واصدار البطاقات الإئتمانية ,وتاجير الخزائن الحديدية وغير ذلك من الوظائف التقليدية .

غير ان التطور المصرفي في كثير من البلاد ,ادى إلى اضطرار البنوك التجارية القيام بعمليات مصرفية لم تعهدها تلك البنوك من قبل ,متاثرة في ذلك بالسياسات المالية التي تتبعها بعض الدول من حيث مدى التدخل الحكومي و الرقابة التي تمارسها اجهزة الدولة على اعمال البنوك وما املته الظروف الاقتصادية المتغيرة منذ الحرب العالمية الثانية ,و التقلبات الشديدة التي تواجهها اسواق المال نتيجة الحروب و الكوارث الاقتصادية و الإجتماعية و البيئية,التي تواجهها البنوك التجارية من المؤسسات المالية الاخرى .

فقد اتجهت هذه البنوك الى التوسع في سياسة الإقراض متوسط وطويل الاجل كتزويد المشروعات الصناعية بالتمويل اللازم لإقامة صناعات جديدة او التوسع في صناعات قائمة ممارسة في ذلك نفس النشاط الذي تقوم به بنوك الاعمال حتى ضاق الفرق بينهما ,بل الاكثر من ذلك بعض الدول مثل فرنسا الغت التفرقة القانونية بين بنوك الاعمال و البنوك التجارية .

وفي المقابل توسعت كثير من المؤسسات المالية المتخصصة في عمليات قبول الودائع من المذخرين ,حيث اصبحت شركات لبيع بالتقسيط وبيوت القبول وشركات البناء تنافس البنوك التجارية في هذا المجال

واتزمت في نفس الوقت بالإحتفاظ بنسب الإحتياطي النقدي و السيولة ,كما استثمرت شركات التامين اموالها في الإقراض و الإستثمار في الاسهم والمشاركة الصناعية و التجارية الضخمة .

وايضا تمكنت شركات الاموال القابضة او الترستات المالية من التوسع في مجال نشاطها على حساب انشطة البنوك بل الاكثر من ذلك انه في بعض الدول تملكت هذه المؤسسسات المالية البنوك نفسها .عموما فإن وظيفة هذه الشركات اصبحت القيام بعمليات مشابهة تماما لما تقو م به البنوك التجرية

وكان الهدف من هذه الدراسة التي قمنا بها هو تبيان اهمية ومكانة البنوك التجارية التي كانت ومازالت تقوم بتمويل النشاطات والإستثمارات، وتدعمها للمضي قدما نحو التطور و الإزدهار و الدفع بعجلة الإقتصاد الوطني ضمن مخطط رئيس الجمهورية للتنمية ، اي كان هدفنا ي هذا البحث هو معرفة كيفية فتح استثمارات جديدة بمساعدة البنك التجاري للتخلص من تبعية المحروقات شيئا فشيئا التي تتبعها الجزائر .

وكان السبب في اختياري لهذا الموضوع لرغبة مني في معرفة كيفية سير نشاط البنوك في مجال منح القروض وكيف يمكن لها المخاطرة والمجازفة في منحها وهي التي تعتمد على ودائع الموردين اي والحسابات الجارية وكيف يمكن لها تدارك المواقف .

انطلاقا من ذلك، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي الذي يشكل محور بحثنا، وهو

: اين تكمن اهمية ودور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية والدفع بعجلة التنمية الإقتصاديه ؟

هذا السؤال الجوهري يؤدي إلى طرح اسئلة فرعية نحاول الإجابة عنها، من خلال تناولنا لهذا البحث، وهي :

- ماهي البنوك التجارية وكيف نشات ؟
- ماهي مصادر تمويلها ؟
- ما موقعها في اقتصاد السّوق ؟
- ما هي المعايير التي تعتمدها في اتخاذ قرار منح القروض ؟

- ماهي المشاريع الإستثمارية المربحة و على اي اساس يمكن اختيارها؟

وللإجابة على هذه الاسئلة، وضعنا الفرضيات التالية :

- تلعب البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الانشطة الاقتصادية.
- الخطر البنكي مسلم به، واي خطر صغير قد يكلف المؤسسة البنكية الكثير.
- الإجراءات الوقائية من شانها التقليل من خطر عدم التسديد، لكنها غير كافية للحد منه.
- المشاريع الإستثمارية اساس الاقتصاد الناجح.

يهدف موضوعنا إلى إبراز اهمّية وضع سياسات جديدة تسمح للبنوك التجارية بمسايرة مقتضيات إقتصاد السّوق، ودراسة ما هو معمول به على مستوى البنوك الجزائرية، بغرض التحكم اكثر مستقبلا في المخاطر البنكية، في ظل نظام مالي معولم، خاصّة وان الجزائر تستعد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

ولاجل حصر إشكالية البحث، وبلوغ اهدافه ، إخترنا بنك BNA لمدينة مسرغين بولاية وهران، قمنا بوضع المحددات التالية: وقسمنا البحث إلى ثلاثة فصول ،

الفصل الأول: حوصلة ملمّة بالبنوك .

المبحث الأول: مفاهيم حول البنوك بصفة عامة.

المبحث الثاني: موقع البنوك التجارية بين اهم المؤسسات المالية .

المبحث الثالث: تنظيم البنوك التجارية في اقتصاد السوق و هدافها.

الفصل الثاني: التمويل و المشاريع الإستثمارية .

المبحث الأول: التمويل.

المبحث الثاني المشاريع الإستثمارية .

المبحث الثالث: طرق تقيم المشروع .

الفصل الثالث: تطبيقي.

المبحث الأول: بنك BNAلمدينة مسرغين بولاية وهران .

المبحث الثاني: دراسة جوانب المشروع المقدم لهذا البنك.

الفصل الأول

حوصلة حول البنوك

تميد: لما للبنوك و البنوك التجارية من اهمية في شتى الميادين ، منها الإقتصادية والمالية و التجارية فقد حاولنا في هذا الفصل إعطاء نظرة شاملة حول البنوك بصفة عامة، و البنوك التجارية بصفة خاصة وذلك في محاولة للإجابة على الشطر الاول من الإشكالية، المتمثل في البنوك و كل مايخص بها ،وقد قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث - مفاهيم حول البنوك و البنوك التجارية.

- موقع البنوك التجارية بين اهم المؤسسات المالية.

- تنظيم البنوك التجارية في لإقتصاد السوق .

المبحث الاول مفهوم عام حول البنوك و البنوك التجارية .

تكتسي الدراسات المالية و المصرفية اهمية قصوى في الحياة العملية و العلمية ،حيث تحتل البنوك التجارية على وجه التجديد اهمية حاسمة ضمن تلك الدراسات فهي تعد اهم مكونات مؤسسات الإيداع المالية على الإطلاق حيث انها الاولى في إنشاء والاكثر في الإنتشار.

1-البنوك.

1-1 نشاة البنوك :

كلمة بنك ظهرت في مدينة البندقية وهي كلمة مشتقة من كلمة بانكو الإيطالية و التي تعني المصطبة ويقصد بها المنضدة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة ثم تطور معناها إلى المصرف .

اعتبر الصّراف و الصّياغة النواة الاولى لميلاد البنوك التجارية ،حيث كانو يقبلون الإحتفاظ بالاموال و الذهب و المعادن الثمينة و الاحجار الكريمة لديهم، حيث كان اصحابها يخشون ضياعها او سرقتها، وذلك مقابل اجر يحصل عليه هؤلاء الصيارفة نظير حفظ تلك الودائع، كما يمنحون هؤلاء الصيارفة ايصالات إيداع للمودعين تبين كمية الاموال و انواع الممتلكات المودعة، وهنا نرى لوظيفة الاولى للبنوك وهي قبول الودائع .

منذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ و الصيارفة لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهو مايعني سحب مبالغ تتجاوز ارصدتهم مما ادى ذلك إلى إفلاس عدد من المؤسسات مما دفع عدد من المفكرين في القرن السادس عشر إلى الطلب بإنشاء اول بنك حكومي في البندقية .

انشى اول بنك في البندقية تحت اسم " Banco Delja Piazza Di Rialta Bank "

عام 1587،ثم بنك امستردام سنة 1609م.

وكان الغرض الاساسي للبنوك حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى لاخر، و التعامل في العملات ومع التطورات الإقتصادية لاحظ الصيارفة ان الذهب و الامول المودعة عندهم زادت وتراكمت ، وهنا بدا التفكير في إستثمارها او اقراضها و لو جزئيا مقابل فائدة وتقديم ضمانات ،وهنا نرى اهم واخطر الوظائف التقليدية للبنك حتى في الوقت الراهن ،وهي خلق النقود.

إزداد عدد البنوك بشكل تدريجي مع بداية القرن الثامن عشر و إلى يومنا هذا ،وإن كانت البنوك التجارية حاليا تقدم لعملائها الكثير من الخدمات و العمليات المصرفية تطبيقا لمبدا الخدمة المتكاملة، فإنه بالرغم من ذلك يمكن القول بان هذه البنوك سبقت غيرها في اكتساب صفة التخصص ،حيث ان بدايتها كانت متخصصة بالفعل في تمويل التجارة عندما كان النشاط التجاري بمثابة العنصر الرئيسي في اقتصاديات

الدول المتخلفةوقد قيل في مبررات التخصص انه يساعد على ايجاد التناسق بين عمليات البنوك ،ويمكن ان يمارس رقابة كاملة على نشاطه بسهولة غير انه لايخلو من العيوب .

وقد كانت ألمانيا السباقةإلى الاخد بمبدا التخصص ،حيث خطت خطوات واسعة نحو النمو الإقتصادي ،مما كان له اثره في توفير راس المال الثابث لدى مشروعاتها،وتوفير السيولة لدى بنوكها اما في المانيا ،

فنجد البنوك التجارية تقوم في الغالب بجميع الاعمال المصرفية ،وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، أما فرنسا فقد سلكت نظاما وسطيا بين النظامين القائمين .

كما هو الحال في مختلف الدراسات الاقتصادية، فإن الاقتراب اكثر من حقيقة الظاهرة المدروسة، يستدعي التوقف عند المصطلح المدروس و التعرف على مدلولاته و مختلف تعاريفه، على غرار التطرق إلى اقسامه و مختلف انواعهو خصائص كل نوع ، وهذا من شانه إزالة الإلتباس و الخلط .

وعليه، فبعد الإطلالة التاريخية على البنوك، يتعين علينا الخوض في تعاريفها، و مختلف انواعها. غير ان إعطاء تعريف واضح و جامع للبنوك يعتبر امرا بالغ الصعوبة،لاسيما انهّا تقوم ببعض العمليات التي تتشابه إلى حد كبير مع بعض عمليات المؤسسات المالية الاخرى .

بالإضافة إلى ذلك ، فإن تشعب اعمال البنوك، وتخصص بعضها في عمليات معينة يعتبر من الصعوبات التي تحول دون وضع تعريف صريح و تقسيم جيد لها .

لذلك سنقتصر على جملة من التعاريف الخصة بالبنوك، على الا ن نتعرض فيها تفاديا لاختلاف وجهات نظر المفكرين الإقتصاديين و كذا القوانين و الانظمة . بعدها سندرج مختلف انواع البنوك و هذا من شانه ان يسهم في إعطاء تعريف حقيقي للبنوكوالتمييز بين مختلف انواعها، و خصائص كل نوع .

2-1 تعريف البنوك .

البنك هو المنشاة المالية التي تتاجر بالنقود،ولها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الاموال التي تسعى لبحث عن مجالات الإستثمار، وبين مجالات الإستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس اموال .

كما يعرفه الدكتور **محمد زكي شافعي**[1]: " وربما كان من الصعب الوصول إلى تعريف دقيق لما يدخل في حظيرة البنيان المصرفي من هذه المؤسسات، فكثيرا ما يستبهم الحد الفاصل بين المصارف و غيرها من المؤسسات المالية التي تتخصص في مدخرات الجماعة، وتقديم القروض للافراد و المشروعات، فلا يقتصر كل ضرب من ضروب المؤسسات المالية على مزاولة نوع واحد من انواع النشاط المالي، فيختص به و لا يتعداه، بل لقد دعا التطور المصرفي إلى اتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك التجارية (او بنوك الودائع) على وجه الخصوص، فلا مناص، و الحالة هذه ان استغنت الكثير من التشريعات عن صياغة تعريف صريح للبنوك...".

كما لم يدع المشرع فراغا فيما يخص تعريف البنوك، إذ نصّت معظم التشريعات في شتّى الدول على ذلك.

اما في الجزائر، فقد عرّفت المادة 114 من قانون النقد و القرض الصادر في 14 **افريل** 1990 البنوك بما يلي : " البنوك اشخاص معنوية مهمتها العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد من 110 إلى 113 من هذا القانون، وتتضمن هذه العمليات التي تقوم بها البنوك طبقا للمواد 110 ،111 ،112 ،113 فيما يلي :

1_ تلقي الاموال من الجمهور في شكل ودائع .

2_عمليات القرض .

3_ وضع و إدارة وسائل الدفع."

3-1 أنواع البنوك: لقد قسمنا انواع البنوك إلى قسمين و هي :

1-3-1 انواع البنوك من حيث الوضع القانوني للبنك :

أ* بنوك عامة: هي التي تمتلكها الدولة وتمتلك كل راسمالها وتشرف على اعمالها و انشطتها البنوك المركزة،والبنوك الوطنية التجارية ،البنوك المتخصصة .

[1] محمد زكي شافعي، أنظمة الأرشيف في البنوك التجارية، ص: **189**.

ب* بنوك خاصة: هي البنوك التي يملكها اشخاص سواءا كانو طبيعيين او معنويين ،ويتولو إدارة شؤوا، ويتحملوا كافة مسؤولياتها القانونية و المالية، إزاء الدولة الممثلة بالبنك المركزي .

ج***بنوك مختلطة** : هي تلك البنوك التي تشترك في ملكيتها وإدارتها كلا من الدولة و الافراد او الهيئات و لكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه البنوك فإنها تعتمد على إمتلاك راس المال بما بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما ينسجم و السياسة المالية و الإقتصادية للدولة.

2-3-1 انواع البنوك من حيث طبيعة النشاط التي تزاوله:

1-2-3-1 البنوك المتخصصة .Les banques Spécialisées :

تعرف البنوك المتخصصة بانها :" بنوك يتخصص كل منها في نشاط مصرفي معين، فمنها ما يتخصص في عمليات التمويل الصناعي، و منها ما يتخصص في التمويل الزراعي او العقاري او العمليات الخاصة بالتجارة الخارجية ..."[1].

و من اهم الدول التي تاخذ بمبدا التخصص المصرفي : إنجلتر، فرنسا، و الكثير من الدول النامية .

و من مبررات التخصص، بروز الحاجة إلى بنوك تتلاءم و احتياجات مختلف القطاعات، بالإضافة إلي تقليل مخاطر الائتمان بفضل اقتصار العمل المصرفي على قطاع معين، مما يجعله اكتر كفاءة .

و تبعا لذلك توجد انواع مختلفة من البنوك اهمها:

أ* البنوك التجارية : Les banques commerciales

البنوك التجارية هي :هو المنشاة او الشركة المالية التي تقبل الودائع من الافراد و الهيئات (الاشخاص المعنوية) تحت الطلب ولاجل، ثم تستخدم هده الودائع في فتح الحسابات و القروض (الإئتمانات)بقصد الربح .

وقداستمدت البنوك التجارية تسميتها ،من خلال تقديمها للقروض قصيرة الاجل للتجار في بداية قيامها، فهي اقدم البنوك تاريخيا على الإطلاق، ومع تطور النشاط التجاري والصناعي تزايدت اهمية التمويل المصرفي

[1] محمود يونس محمد وعبد النعيم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، دت، ص: 351.

لهذه النشاطات، بقروض طويلة ومتوسطة الاجل خاصة في ميدان الإستثمار ،وكذا عمليات تمويل التجارة الخارجية .

ويطلق على البنوك التجارية احيانا إسم بنوك الودائع ،لان اهم مواردها تثمثل في الاموال المودعة لديها ،وهي عند إعادة إقراض هذه الاموال تكون قد تاجرت بما ليس لديها ،واهم مايميزها في الوقت الحاضر هو ان البنوك العاملة مجتمعة تقدم قروضا تفوق قيمتها بكثير قيمة الاموال المودعة لديها ،وتتسم البنوك التجارية بثلاث سمات و:

1 *الربحية: تهدف البنوك التجارية إلى الرفع من معدل ربحيتها، لكن هنا ربيحية البنوك التجارية مرتبطة اساسا بالايرادات اي كلما كانم حجم الايرادات كبير كما كانت الربحية كبيرة وبالتالي إن البنوك التجارية اكتر حساسية بالنسبة للرفع المالي، حيث ان اي إنخفاض في مستوى ايراداتها يمكن ان يؤدي بها إلى خسارة كبيرة.

2*السيولة: نظرا لكون الجزء الرئيسي من موارد البنك يثمثل في الودائع التي يتحمل طلبها في اي لحظة لذا على البنك الإحتفاظ بقدر كاف من السيولة، للوفاء بالإحتياجات المحتملة للمودعين، لكي لا تتزعزع ثقة المودعين مما يدفعهم لسحب ودائعهم من البنك مما يؤدي لإفلاس هذا الاخير.

3* الامان: يتسم راسمال البنك عادة بالصغر بالمقارنة بجملة مصادر الاموال فيه ،وهو مايعني صغر حافة الامان بالنسبة للمودعين،الذين يعتمد البنك عليهم او على اموالهم كمصدر للإستثمار، فالبنك لايستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة راس المال فإدا زادت الخسائر عن ذالك ،فقد تلتهم جزء من اموال المودعين والنتيجة هي إفلاس البنك .

تفرض هذه السمات الثلاثة هدفين ينبغي على إدارة البنك السعي لتحقيقهما:

- تحقيق اقصى ربحية من خلال زيادة الايرادات

- توفير السيولة الكافية لمنع تعرض البنك لنقص شديد فيها لما لذلك ثاثير على ثقة المودعين فيه .

ب*بنوك الاستثمار Les Banques D'investissement [1]

هي بنوك تجني عائداتها من الشركات و الحكومات، عن طريق التعامل في الاوراق المالية وطرحها في السوق الراسمالي (اسهم, سندات).

البنوك الاستثمارية عادة لا تقبل ودائع من العملاء، إنما هي بنوك هدفها الاساسي تقديم الخدمات الإستثمارية للشركات و الاشخاص .

اي إن البنوك الإستثمارية هي حلقة وصل بين الشركات وارباب العمل، من ناحية ،واصحاب النقد من جهة أخرى،سواء عن طريق الملكيات او التمويل مثل بنك PNBparibas في الجزائر ويحدد القانون الجزائري نسبة49% كاقصى حد للمساهمة في اي مشروع.

ج*البنوك الصناعية: Les Banques Industrielles

تقوم بتقديم السلف و القروض، ومساعدة الصناع للقيام باعمالهم على اتم وجه، ورفع مستوى الصناعة، والمساهمة في إنشاء الشركات الصناعية.

د*البنوك الزراعية Les Banques Agricoles .

تقوم هذه البنوك بتقديم سلف للمزارعين لمدة قصيرة، بهدف تمويل المحاصيل، للقيام بالاعمال الزراعية و نظرا لخصوصية قطاع الزراعة، فإن الائتمان في هذا المجال محفوف بالعديد من المشاكل مثل: تغير الظروف الجوية، تذبذب اسعار المنتجات و تعذر فرص الرقابة على المحصول...

و تقوم البنوك الزراعية بمنح القروض قصيرة الاجل لتمويل المحاصيل حتى يتم نضجها، اما القروض متوسطة الاجل وطويلة الاجل فهي تمنح لتربية الموشي و خلق مشاريع الصناعة الزراعية ،و كذا استصلاح الاراضي في الجزئر يوجد بنك التنمية الريفية ...

ه*البنوك العقارية : les banques immobilières

[1] يعتبر "البنك الجزائري للتنمية" (BAD) بنك الاستثمار الوحيد في الجزائر.

توظف اموالها في منح القروض ذات اجال مقابل رهن عقاري ،بضمان اراضي زراعية وذلك لإسطلاح الاراضي او بناء عقارات وفي اغلب الاحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على القدرة القومية،و لا تكتفي هذه البنوك بالتمويل فقط ، بل تتعدى ذلك إلى الرّقابة المصرفية الكاملة على الإنفاق و ربطه بخطط الإنجاز، وتقديم المشورة الفنية اللازمة وفي الجزائر يوجد CNEP.

و*بنوك التجارة الخارجية : Les Banques de commerce Extérieur .[1]

يختلف نشاطها باختلاف الدول ، وهي تنتشر بشكل خاص في الدول الصناعية الكبرى، كي تمكنها من النهوض بإنتاجها المخصص للتصدير.

تختص بنوك التجارة الخارجية في تمويل التجارة الخارجية ،عن طريق مختلف صور الائتمان التي تقدمها، بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بعمليات المبادلة الثنائية مع الدول المختلفة.

ط* بنوك عمال:

هي تلك البنوك التي تساهم بنسبة معينة في المشاريع الاقتصادية اي تدخل كمساهم او شريك كما يمكن لها ان تستحوذ على المشروع باكمله اي تجمع هذه البنوك مواردها من المودعين وتقوم بتوظيفها في المشاريع الإستثمارية كما تقوم بنوك الاعمال بإصدار الاوراق المالية ، و تتعامل اساسا في السوق المالية (Marché des capitaux) .

و في الجزائر ، انشات مؤخرا عدة بنوك اعمال خاصة اهمها "Union Bank"[2] الذي انشئ في 7 ماي 1995 باشتراك رؤوس اموال خاصة وطنية واجنبية ، نشاطه الاساسي :جمع الإدخار ، تمويل عمليات التجارة الدولية ، تقديم النصائح و المساعدات ، والمشاركة في الاعمال الموجودة او التي هي في طور الإنجاز.

ي* بنوك خاص:

تقوم بإقراض المشتركين في راس مالها بفوائد متعادلة

يجدر بالذكر أن البنوك التجارية في الكثير من الدول تقوم بأعمال بنوك التجارة كما هو الحال بالنسبة للبنك الخارجي الجزائري (BEA).

[2]Ammour Ben Halima, Le système bancaire algérien, Ed : Dahlab,Alger,199,p :105.

ك* البنوك الإسلامية: Les Banques Islamiques

تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لاجل مثل البنوك التجارية ،في طريقة توظيف الاموال وتعتمد البنوك الإسلامية على المضاربة الإسلامية او المشاركة في توظيف اموالها ،ثم تتقاسم في الارباح وفي الجزائر يوجد بنك البركة .

إن التقسيم السبق للبنوك المتخصصة يبين لنا الاختلاف بين البنوك التجارية – التي هي موضوع دراستنا – و باقي البنوك، حيث ان النوع الاول يقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند طلب اصحابها او بعد اجل لا يزيد عن سنة، و تمنح قروضا لا تزيد عن سنة غالبا، لتمويل التجارة وإن كان نطاق ذلك امتد إلى قطاعات اقتصادية أخرى..و بالمقابل نجد ان البنوك المتخصصة الاخرى – غير التجارية – تعتمد على راسمالها و على الموارد الاخرى التي تحصل عليها عن طريق عملية الإقراض طويلة الاجل، و تركز في استخدام مواردها على الإقراض طويل الاجل وتتخصص في تمويل اقتصادي معين.

و من ثمّ، اختلفت الوظائف التي يؤديها البنك التجاري عن تلك التي تؤديها البنوك المتخصصة الاخرى، فبينما ينصبّ اهتمام البنوك التجارية على منح القروض مع مراعاة السيولة اللازمة لمواجهة مختلف الطلبات، فإن البنوك المتخصصة الاخرى تعمل على تحقيق التوازن بين القروض التي تقدمها و بين التي تستحق عليها .

2-2-3-1البنوك الشاملة : Les Banques universelles

هي تلك البنوك التي تؤدي الوظائف التقليدية للبنوك، وكذلك الوظائف غير تقليدية التي تتعلق بالإستثمار اي هي البنوك التي تؤدي وظائف البنوك التحارية وبنوك الإستثمار و الاعمال ،وهي التي تلعب دور منظم في تاسيس المشروعات وإدارتها بصفة عامة ،وقد ظهر هذا النوع من البنوك في المانيا في القرن 19.

1.1* أنواع البنوك

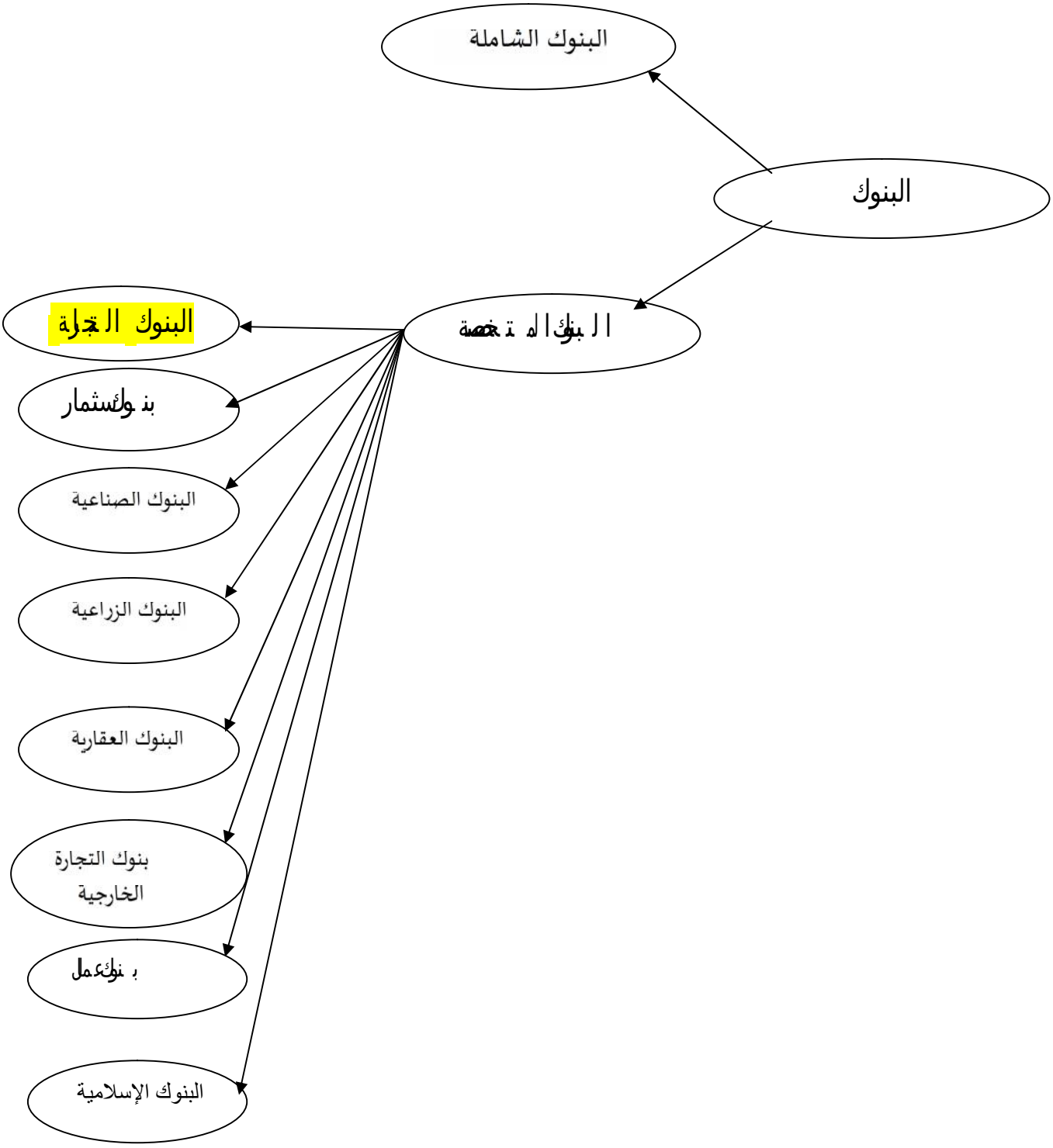

إدارة البنوك التجارية بشير إبراهيم هذي 2000.

4-1 وظائف البنك التجاري :

رغم تعدد وظائف البنوك التجارية الا انها تبقى لديها وظيفتين اساسيتين مهمتين وهما:

أ* **وظيفة الوساطة**: وهي التوسط بين المقرضين و المقترضين، بتجميع المدخرات و الفوائض المالية ووضعها في متناول الافراد و المشروعات الراغبة في الإقتراض .

ب* **خلق النقود**: ومعنى خلق النقود هو إمكان البنك إحلال تعهده بالدفع محل النقود الفعلية فيما يمنحه من قروض ،وبذلك يخلق البنك وسائل للدفع تقوم مقام النقود وهي في شكل كتابي، مثل الشيك

كماللبنك التجاري وظائف اخرى نقسمها إلى قسمين :وظائف كلاسيكية ووظائف حديثة .

1 .الوظيفة التقليدية: و تتفرع إلى مجموعة من الوظائف وهي:

1.1قبول الودائع و فتح الحسابات :

لاشك ان من ابرز وظائف البنوك التجارية قبول الودائع تحت شروط معنية، و الوديعة " تمثل التزاما على البنك بصفته المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة ".[1]

و الودائع تكون إما بشكل نقود او بشكل قيم منقولة (Valeurs mobilières). و تؤلف الودائع الموارد الاساسية التي تغذي القسم الاكبر و الاهم من اعمال البنك لذلك فهي تدعى كذلك "بنوك الودائع" .

ويمكن تصنيف الودائع وفقا لاجل الإستحقاق إلي مايلي:[2]

1.1.1الودائع الجارية (تحت الطلب):Dépôts a vue :

[1] محمود يونس محمد، عبد النعيم مبارك، مرجع سابق، ص:247.

[2] حنفي عبد الغفار وأبو حقف عبد السلام، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، 1991 ، ص:119.

وهي الودائع التي يمكن للعميل السحب منها في اي وقت يشاء دون إشعار مسبق للبنك,وتتم عملية السحب بالشيكات او امر بالدفع او البطاقات الالكترونية ولاتدفع البنوك عنها فوائد إلا إذا بلغت قدرا معينا , ومع ذلك فهي اقل الودائع حصولا على الفائدةواغلبية من يتعامل بها هم العمال الاجراء والتجار.

2.1.1**الودائع غير الجارية** : وتاخذ عدة اشكال وهي :

1.2.1.1**الودائع لاجل** : Dépôts à terme:

وهي الودائع التي لا يجوز السحب منها غلا عند حلول اجل الإستحقاق المتفق عليه ,ويمكن تجديد الوديعة تلقائيا بمجرد إستحقاقها لمدة سارية للمدة السابقةبناءا على طلب كتابي من العميل ,وإلا يحول مبلغ الوديعة وفوائدها "الرصيد" إلى حساب جاري تحت الطلب ,وتحتسب الفوائد عنها وفقا لتاريخ الإستحقاق حيث تتفاوت اسعارها بحسب طول مدة الإيداع فتظداد ارتفاعا كلما زادت المدة , و البنوك تدفع الفوائد المرتفعة بقصد تحقيق نوع من الإستقرار و الضمان لما تقرضه منها خشية تقدم اصحابها لطلبها ,وفي نفس الوقت تحقق للعملاء نوعا من الإستثمار المضمون .

2.2.1.1 **الودائع بإخطار** وهي الودائع غير محددة المدة حيث لا يحدد العميل عند بدء الإيداع فيها موعدا لسحبها و استحقاقها ,وله ان يضيف إليها اي مبلغ وقت ما شاء إلا ان العميل يلتزم بضرورة إخطار البنك برغبته في سحبها قبل الموعد الذي يريده بمدة معينة معينا المبالغ المطلوب سحبها وتاريخها ,وعند حلول التاريخ تحول المبالغ المخطر بسحبها إلى حساب تحت الطلب هذا النوع من الودائع يتيح للبنك حرية نسبية في توظيفها إذا ما قورنت بالودائع تحت الطلب ,لكنها لا تصل لحرية البنك في توظيف الودائع الثابثة المقترنة باجل محدد .

3.2.1.1 **ودائع التوفير** :

وهي المبالغ التي يدخرها صغارها صغار المدخرين وتلجا إليها البنوك لمحاولة حدب وتشجيع ذوي الدخول الصغيرة ومساعدتهم على الإدخار إذ ان هؤلاء المودعين من ذوي الخل المنخفض ما كان يمكن ان يكون لهم علاقة بالبنوك يوما ما ,لولا غتاحة الفرصة لهم عن طريق هذه الوذائع , وتنمية الوعي الإدخاري لديهم ,إضافة إلى مالهم من اهمية بإعتبارها مصدرا من مصادر تمويل البنوك وتمنح عليها فوائد تعتبر مجدية .

2.1 تشغيل موارد البنك :

بعدما يجمع البنك التجاري موارده المختلفة، يتطرق إلى مهمة تشغيلها، مراعيا في ذلك مبدا التوفيق بين اهدافه الجوهرية (السيولة، الربحية، الامان).

و من ثمّ تتخذ اوجه تشغيل موارد البنك التجاري الاشكال التالية:

1.2.1 تقديم القروض و السلفيات (الائتمان):

إن البنك التجاري يقوم بمنح القروض و التسهيلات للهيئات و المؤسسات و الافراد المشتغلين في شتّ القطاعات الاقتصادية، و يتخذ هذا النشاط إحدى الصور التالية:[1]

أ*إما ان يكون تسليفا ،اي قرضا نقديا مباشرا، وإما ان يكون على الحساب او في شكل سحب على المكشوف(Le découvert)، او خصم كمبيالة لصالح العميل، او فتح اعتماد .

ب*إما ان يمنح البنك لعميله كفالة او ضمانا قبل الغير كقبوله كمبيالة من العميل، او يقدم ضماناته قبل المشاريع و السلطات العامّة بالنسبة لعملية معينة .

ج*وقد ياخذ شكل إقراض سلع عينية (Crédit bail) او شكل انتقال حق او امتياز بصورة مؤقتة. لكن الشائع هو إقراض النقود، او الالتزام بدفعها.

2.2.1 الإستثمارات:

[1] سلمان بوذياب، اقتصاديات النقود والبنوك، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، 1996 ، ص:121.

وهي قروض طويلة الاجل تستخدم في شراء المواد الاولية، و الاجهزة و براءات الاختراع، و إقامة المشآ وغالبا ما تكون هذه القروض لمدة لا تقل عن سنتين وتمتد إلي سبع سنوات او اكثر.

3.2.1 القيام بخدمات التجاريه الخارجية :

و هنا تلعب البنوك التجارية دورا في التسوية المالية الناشئة عن التجارة الدولية، وذلك بتقديم الإئتمان اللازم سواء للمصدر او المستورد.

و يتحقق هذا الدور من خلال ثلاث نماذج اساسية و هي :

أ*التحصيل المستندي (لمصلحة البائع):

اي يصدر البائع كمبيالة ويسلمها إلي بنكه، مرفقا بها كافة المستندات، و يوكل البنك من قبل البائع لتسليم المستندات إلى المشتري او بنكه من اجل قبض قيمة الكمبيالة او قبولها، من ثمّ تحصيل قيمتها عند ستحقاق.

ب*خصم الكمبيالات المستندية :(لمصلحة البائع)

اي يخصم البائع الكمبيالة ويرفقها بالمستندات، فيقوم بنك الخصم بتسليم المستندات إلي المشتري (المستورد)، او بنكه في مقابل دفع قيمة الكمبيالة او قبوله لدفعها عند الإستحقاق.

ج* اعتمادات المستندية :(لحساب المشتري)

قد يشترط البائع على المشتري عند توقيع عقد البيع ان يسحب البائع الكمبيالة على مصرف المشتري و ليس على المشتري نفسه، وهذا يمثل ضمانة دفع بعد الحصول على موافقة البنك ، وبذلك يكون البائع بعيدا عن خطر إعسار المشتري.

4.2.1 التعامل بالاوراق المالية :

و يقصد بذلك شراء الاوراق المالية من اسهم و سندات لحساب العملاء و حفظها لهم، وتحصيل كوبوناتها في مواعيد استحقاقها، وكذلك بيعها في بورصة الاوراق المالية.

ويدخل ضمن خدمات الاوراق المالية، إصدار الاسهم و السندات لحساب الشركات بما في ذلك عمليات كتتابع.

5.2.1 **القيام بالعمليات المالية لحساب العملاء :**

وتتمثل في التحويلات النقدية بين العملاء و القيام بتحصيل شيكاتهم و كمبيالاتهم، وسداد ديونهم نيابة عنهم، داخل الدولة او خارجها.

6.2.1 **التعامل بالعملات الاجنبية**

وذلك بيعا وشراءا، وكذا استبدال العملات المحلية باخرى اجنبية، إلى جانب التعامل في الشيكات السياحية و الحوالات الداخلية و الخارجية.

7.2.1 خدمات مصرفية أخرى:

يقدم البنك لزبائنه بعض الخدمات الملحقة بعملياته المختلفة، فيقدم خدمات فنية، اهمها :

* تنظيم ابرام العقود.

* تحصيل الاوراق التجارية وخصمها و التسليف بضمانها .

*تاجير الخزائن الامنة لحفظ المجوهرات و المستندات.

2. **الوظائف الحديثة** وتتفرع إلى مجموعة من الوظائف و هي :

1.2 **إدارة اعمال و ممتلكات الزبائن :**

و يؤدي البنك هذه الوظيفة من خلال _ إدارة الاستثمارات _ ،و يطلب هذه الخدمة عادة جمهور المتعاملين الذين ليس لديهم الوقت او الخبرة الكافية لإدارة اموالهم، سواء في المشاريع الجديدة او الاوراق المالية، و هذا بقيام البنك بتجميع مدخرات عملائه و استعمالها في شراء اصول ذات سيولة مرتفعة او استثمارها في المشاريع الإنتاجية .

2.2 تمويل الإسكان الشخصي :

وهذا من خلال الإقراض العقاري، و مما يجدر ذكره ان لكل بنك تجاري سقف محدد للإقراض في هذا المجال لا ينبغي تجاوزه .

3.2. المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية :

و ياتي هذا بتجاوز البنك التجاري الإقراض قصير الاجل إلى الإقراض لاجال متوسطة و طويلة نسبيا.

4.2. ادخار المناسبات :

إن البنوك تشجع متعا ميلها على القيام بالإدخار لمواجهة مناسبات معينة مثل: نفقات موسم الاصطياف او الزواج او الاعياد ...، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات، وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم .

5.2 .البطاقة ائتمانية (بطاقة الاعتماد) : Carte crédit

و هي من اشهر الخدمات المستحدثة في البنوك التجارية، من خلالها يستطيع الزبون ان يتعامل مع العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول و منح الإئتمان لحامل البطاقة .

تلك إذن بصفة عامّة الوظائف التي تتولها البنوك التجارية ،إلا ان اغلب المهتمين يقسمونها إلى نوعين اساسين و هما: نقدية وتمويلية .

ذلك ان الوظائف السابقة الذكر لا تعدو إلا ان تكون مشتقة او متفرعة عن إحدى هاتين الوظيفتين، و بذلك " اصبحت للبنوك في مجموعها وظائف تتلخص في توفير الإئتمان ، ولكنها تمثل في وظيفتين إحداهما نقدية و الاخرى تمويلية ".[1]

أ* الوظيفة النقدية :

في البداية كانت مهمة البنوك تقتصر على حفظ الودائع مقابل مبلغ من العمولة، ثم تطورت إلى تقديم القروض للغير من امواله الخاصة ، و في مرحلة لاحقة اصبحت البنوك تمنح القروض لا من الودائع فحسب و إنما

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص:107.

صارت تمنحها كذلك من ودائع إفتراضية "تخلقها خلقا "[1]. ومما لا شك فيه ان "عملية خلق الودائع اهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر "[2].

وبهذا لم تعد البنوك التجارية تقتصر على مجرد قبول الودائع و منح القروض، و إنما صارت تخلق الودائع _نقود_وهو ما يخول لها التحكم في عرض النقود .

ب* الوظيفة التمويلية:

وتتمثل في تزويد المشروعات بالاموال التي تحتاج إليها، عن طريق تقديمها لإتمام هذه المشروعات او إنشاء الجديد منها. فبدلا من ان ينتظر الشخص طويلا حتى ينجح في ادّخار مبلغ من النقود و تكوين إسمال نقدي كاف للمشروع، فالبنوك توفر عليه عملية الإدّخار، و تقدم له راسمالا جاهزا .

استقراءا لمختلف وظائف البنوك التجارية نخلص إلى ان: " وظائف البنوك الحديثة هي اولا تزويد الجماعة بالنقود و تنظيم تداولها، وثانيا تزويدها برؤوس الاموال و تنظيم تداولها "[3].

2.1* اوجه النشاط الاساسي للبنك التجاري

[1] نفس المرجع والصفحة السابقين.

[2] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص:273.

التجارة الدولية .أحمد يحي رفيق 2012 ص:110.

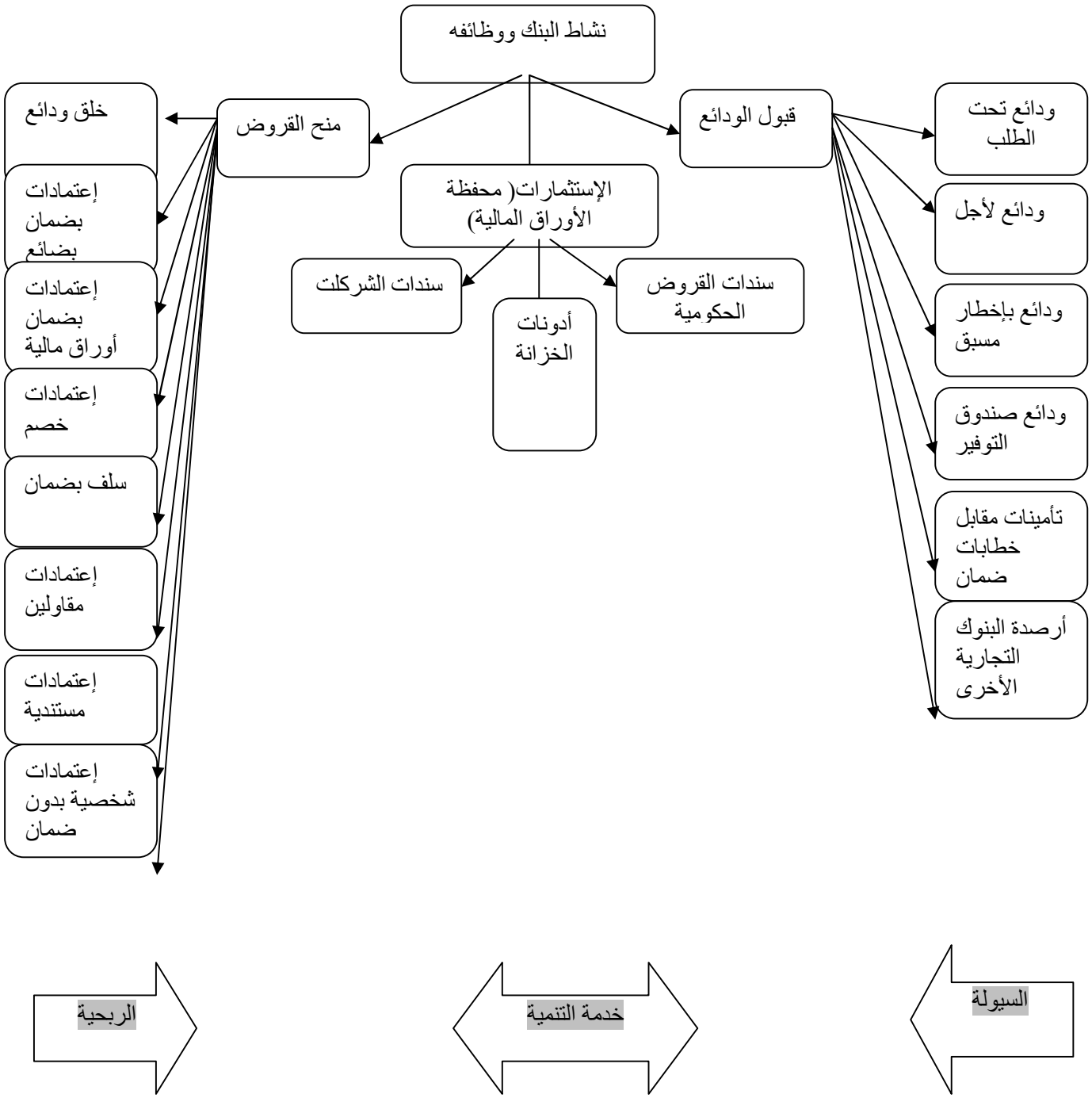
نشاط البنك ووظائفه
قبول الودائع
منح القروض
الإستثمارات(محفظة الأوراق المالية)
ودائع تحت الطلب
ودائع لأجل
ودائع بإخطار مسبق
ودائع صندوق التوفير
تأمينات مقابل خطابات ضمان
أرصدة البنوك التجارية الأخرى
خلق ودائع
إعتمادات بضمان بضائع
إعتمادات بضمان أوراق مالية
إعتمادات خصم
سلف بضمان
إعتمادات مقاولين
إعتمادات مستندية
إعتمادات شخصية بدون ضمان
سندات الشركلت
أدونات الخزانة
سندات القروض الحكومية
السيولة
خدمة التنمية
الربحية

1.1/الفرق بين البنوك التجارية و المتخصصة:

البنوك المتخصصة	البنوك التجارية
تهدف إلى التنمية	تهدف إلى الربح
تمنح قروض طويلة وقصيرة الاجل	تمنح قروض قصيرة الاجل
تعتمد على التمويل الذاتي ودعم الدولة	تعتمد على ودائع المودعين
اغلبيتها تكون ملك للدولة	لاعلاقة لها بالدولة مالم تكون ملك لها
تقوم بتوظيف اموالها في المجال الذي تتخصص فيه	تقوم بتوظيف اموالها في مجلات متنوعة
تعتمد معدل فائدة في حدود المعقول	معدل الفائدة يكون مرتفع نسبيا بما انها تهدف للربح
تتمتع بإمتيازات وإعفاءات من الدولة	تخضع لقانون الشركات
تكون إدارتها ممثلة باعوان من الحكومة	لايشترط وجود اعوان ممثلين للحكومة
يمكن لها ان تقوم بمشروعات على حسب تخصصها او ان تدخل كمساهم	يقتصر نشاطها على منح القروض وخصما الأوراق التجارية
العاملين بها معلوماتهم محدودة على حسب إختصاصهم	العاملين بها يتمتعون بمعلومات عامة حو البنوك
دوران راس المال يكون بطيئ بسبب طول فترة القرض	تتميز بسرعة دوران راس المال نظرا لقصر فترة القروض الممنوحة
بما انها تهدف إلى التنمية فهي تلتزم بالخطة التنموية للدولة	لايشترط الإلتزام بخطة الدولة
تتعرض لمخاطر كبيرة	درجة الخطر عندها قليلة نسبيا
يتوجه إليها المقترضين	تبحث عن مقترضين
لا يحق لها تنمية نقود الودائع	لها قدرة عالية في تنمية نقود الودائع

المبحث الثاني :موقع البنوك التجارية بين اهم المؤسسات الماليه:

تعد البنوك المركزية احدث صور لتطور الجهاز المصرفي وبإعتبارها اعلى هيئة في الجهاز المصرفي فإن العلاقتها بهيكل هذا النظام وثيقة جدا من ناحية الإصدار النقدي وهو وظيفتها الاساسية .

1- علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي :

إن دراسة البنوك التجارية لا تتاتى بشكل واضح دون التعرض لعلاقتها بالبنك المركزي، ذلك لان: "كلا الطرفين قد وجد في الاخر ضالته لتحقيق الاهداف التي انشئ من اجلها"[2].

ولتناول ذلك يكفي التعرّض إلى وظائف البنك المركزي ذات الارتباط المباشر بالبنوك التجارية، ثم معرفة الكيفية التي يؤثر بها البنك المركزي على الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية.

1-1وظائف البنك المركزي : وتتلخص فيما يلي :

1-1-1إصدار اوراق النقد (البنكنوت) :

عندما يضطر البنك التجاري إلى طلب نقود ورقية من البنك المركزي –في ظروف طارئة، فإذا لم يوجد لدى هذا الاخير ما يكفي لذلك، فإنه يلجا إلى إصدار كميات إضافية، وبذلك فهو يخدم البنوك التجارية من جهة، ويعمل على تحقيق الاستقرار النقدي من جهة اخرى.

1-1-2 إدارة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) :

[2] منير ابراهيم هندي ،مرجع سابق،ص:.79

وتتمثّل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك التجاري يحتفظ بها لدى البنك المركزي، ويقوم هذا الاخير بإرادتها، مقدما بذلك خدمة للطرفين من خلال :

أ*زيادة ثقة المودعين بالبنوك التجارية.

ب*ضمان سلامة تنفيذ السياسة المالية.

3-1-1 منح الائتمان للبنوك التجارية:

يمكن للبنوك التجارية الحصول على قروض من البنك المركزي ،إما في شكل خصم لاوراق تجارية او في شكل قروض مباشرة. وتكمن العلاقة التي تربط الطرفين من خلال وظيفة الائتمان فيما يلي

أ*تحسين الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية.

ب*التحكم في عرض النقود بالنسبة للبنك المركزي.

4-1-1 تسيير عملية الاقتراض بين البنوك :

عندما يعاني بنك تجاري من عجز في احتياطه القانوني، في حين يتوفر بنك اخر على فائض، يتم تدخل البنك المركزي لتسيير عملية الاقتراض، وهنا تظهر العلاقة بين البنك المركزي والبنك التجاري كما يلي :

أ*القضاء على العجز بالنسبة للبنك الاول وتحقيق العائد للثاني.

ب*زيادة معدل دوران النقود، وهذا يمثل احد اهداف البنك المركزي من اجل دفع التنمية قتصادية.

5-1-1 التوجيه والإشراف على البنوك التجارية :

يلعب البنك المركزي دورا توجيهيا وإشرافيا على البنوك التجارية، ويتوقف هذا الدور على مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي، وما إذا كان البنك المركزي هو المشرف الوحيد على البنوك التجارية. إن وظيفة التنظيم والإشراف تعمل على :

أ*حماية البنوك التجارية من المنافسة.

ب*تنفيذ السياسات النقدية للبنك المركزي.

2-1 تاثير البنك على الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية :

قد تقتضي السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي زيادة او إنقاص عرض النقود، وهناك عدة سياسات يستخدمها البنك المركزي مثل : تعديل نسبة الاحتياطي القانوني، تعديل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة.

1-2-1 تعديل نسبة الاحتياطي القانوني :

تعتبر استراتيجية اساسية للتحكم في عرض النقود، حيث يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي القانوني في فترات التضخم، مما يستدعي خفض الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية، وهذا ما يدفع إلى إحداث انكماش في النقود المتداولة (ويحدث العكس في فترات الكساد).

2-2-1 تعديل سعر الخصم :

إن سعر الخصم هو : "رسالة او إشارة (Signal) تفصح عن السياسة النقدية المستقبلية"[1] فارتفاع معدلات الخصم يعكس نية البنك المركزي تقليص كمية النقود المتداولة، وهذا من شانه الحد من استثمارات البنوك التجارية.

3-2-1 عمليات السّوق المفتوحة :

[1] نفس المرجع السابق ، ص: 104.

ويقصد بها قيام البنك المركزي من تلقاء نفسه ببيع الاوراق المالية الحكومية ،او شرائها في السوق المالي[2]. وعادة ما يكون الطرف الثاني هو البنوك التجارية او عملائها. ويترتب على بيع البنك المركزي للاوراق المالية في السوق تخفيض الارصدة النقدية التي تحتفظ بها البنوك، والعكس صحيح.ومن ثمّ، فإن المقدرة الاستثمارية للبنك التجاري تزيد او تنخفض بقيمة مشتريات او مبيعات الاوراق المالية.

2- **علاقة البنوك التجارية بالخزينة العمومية :**

تعد الخزينة إلى جانب البنك المركزي، المؤسسة الموجهة للسياسة النقدية للبلد، وتصنف واجباتها إلى صنفين:

أ-**من الناحية المالية** : ترمي الخزينة العمومية إلى تنفيذ القانون المالي بإحداث توازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

ب- من الناحية اقتصادية : تعتبر الخزينة اداة هامة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، فقد تتدخل لدعم سياسة نقدية تقشفية بواسطة امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد لدى البنوك التجارية، ويحدث العكس عندما ترغب في دعم سياسة توسعية.

وعليه يمكن تسليط الضوء على العلاقة التي تربط البنوك بالخزينة العمومية من خلال :

-إن إصدار قرض الخزينة ينقص من سيولة البنوك التجارية عند اكتتابها به.

-الالتجاء إلى اذونات الخزينة يحقق فائدة للخزينة ولحاملها –البنوك- فبالنسبة للخزينة تستفيد من قروض قصيرة الاجل (عادة 3 اشهر) بسعر منخفض، اما البنك فتكفيه الثقة المتوفرة في توقيع الحكومة، لتضفي على الورقة (الإذن) سيولة كبيرة.

-تؤثر الخزينة على السيولة البنكية تخفيضا عند دفع الضرائب والغرامات، وزيادة عند دفع الرواتب ونفقات الاستثمار[3].

---

[2] عادل أحمد حشيش،مرجع سابق،ص:.155

[3] بخزار يعدل فريدة،تقنيات وسياسات التسيير المصرفي،O.PU،الجزائر،2000،ص:.86

-تقوم الخزينة بالإشراف على نشاط البنوك التجارية، من خلال التاثير على حجم سيولتها، وكيفية توزيع مواردها على مختلف انواع الاستعمالات ، فوجود السندات العمومية بالمحفظة يضع حدودا لعملية إحداث العملة من طرف البنوك، ويسمح بمراقبة هذه العملية[4].

3- **العلاقة المتبادلة بين البنوك التجارية فيما بينها** :

إن البنوك التجارية تتعامل فيما بينها من خلال السّوق النقدي، وهي سوق القروض قصيرة الاجل (Day to day money)[1] ، حيث تقوم البنوك باستثمار فوائدها او الحصول على قروض حسب الحالة.

وقلما تتنافس البنوك من خلال سياسة الاسعار (رفع الفائدة على الإيداع) وإنما يتمّ التنافس عن طريق الخدمات الاخرى، وتنشا الحاجة لتحويل النقود من بنك إلى اخر للاسباب التالية :

أ*تسوية المديونية المتبادلة بين البنوك :

فعندما يتعلق الامر بسحب شيك على بنك لمستفيد له حساب في بنك اخر، فهنا تسوّى العملية عن طريق المقاصة، وهي عملية يومية وما تبقى من حسابات بين البنوك فتسوّى لدى البنك المركزي.

ب*توفير السيولة :

إذ يستطيع البنك التجاري الحصول على نقد إضافي من البنوك الاخرى. مّا في حالة الازمات فيحدث عرض جميع البنوك او اغلبها لاصولها بكميات كبيرة مما يخفض من القيمة السوقية لها. كما يحدث سحب العملاء لودائعهم اي : "الاستدعاء الجماعي للقروض قصيرة الاجل"[12]. وهذا ما يعمّق من حدة الازمة.

ج*مسايرة النشاط الاقتصادي :

---

[4] أحمد هني،العملة والنقود، O.P.U،الجزائر،1991،ص:.95

[1] مروان عطون،الأسواق النقدية والمالية-الجزء الأول-،O.P.U،1993،ص:.16

[2] بيجان-ب ، "الأزمة الأسيوية : الأسباب و العلاج"، مجلة التمويل و التنمية ،F.M.I ، جوان 1999 ، ص: 27.

إنّ التنافس في البنوك حول بعضها -موفرة بذلك السيولة الكافية ومقللة من حجم المخاطر ، من شانه ان يدعم الاستثمار طويل الاجل ومن خلاله النشاط الاقتصادي (وهذا على عكس ما تدعو إليه نظرية القروض التجارية).

كما تنشا الحاجة إلى الارتباط بين البنوك المحلية والاجنبية، لتزويد الاولى -المحلية- بوفرة الحجم، نظم الكمبيوتر المتطورة، الخبرة المصرفية، فرصة الوصول إلى راس المال العالمي واسواق النقد الاجنبي، والاوراق المالية الخارجية[2] [3]... .

4- تاثير المحيط على نشاط البنوك التجارية :

إن الإنتقال إلى اقتصاد السّوق يفرض على البنوك الاستجابة لطلبات قروض متزايدة ومتنوعة (قروض الاستغلال والاستثمار) من العملات الوطنية والاجنبية، نتيجة ارتفاع احتياجات التمويل. وفي نفس الوقت هذه الاحتياجات ستؤثر على إمكانيات البنوك في جمع الموارد بسبب :

- انخفاض ادخارات المؤسسات العمومية لدى البنوك.
- لجوء المؤسسات إلى ستعمال اموالها الخاصة (التمويل الذاتي).
- عزوف الادخار العائلي الناجم عن الدخول المتردية.
- تاثير المنافسة (خاصة عند دخول البنوك الاجنبية).

- المنافسة التي تفرضها السوق المالية، بجلبها لاموال الوحدات ذات الفائض

في ظلّ هذا الواقع الذي تقل فيه فرص جمع المورد، ومن اجل عدم التخلي عن قواعد المتاجرة والمرودية، تحاول البنوك التماشي مع المحيط الاقتصادي الجديد باتخاذ جملة من الإجراءات، وهي[13]:

[3] كريستوفر-ش ، مرجع سابق ، نفس الصفحة .

Mourad Damardj et autres, Stratégie d'adaptation des banques au nouvel environnement économique, l'entreprise et la banque O.P.U, 1994, p—p: 249-254.

- انتهاج سياسة اكثر فعالية في جمع المدخرات عن طريق :

* جلب الودائع طويلة الاجل عن طريق إنشاء منتوجات جديدة للادخار.

*وضع سياسة ملائمة لتحديد معدلات الفائدة الدائنة، تكون مغرية للزبائن ومربحة للبنك.

- استغلال الفرص المتاحة في السوق المالية.

- اتباع سياسة منح قروض سليمة ومربحة، من خلال :

* تسيير محكم لحجم القروض الممنوحة، عن طريق وضع قواعد مكتوبة لتسيير القروض، وتطوير نظام معالجة المعلومات.

* التقليص من حجم عمليات السّحب على المكشوف، عن طريق رفع معدلات الفائدة الخاصة بذلك.

* البحث عن إمكانيات التمويل الخارجية، من اجل الاستجابة لطلبات قروض المؤسسات من العملاالصعبة.

* تطبيق سعر فائدة يتماشى مع تكاليف الموارد.

* مساعدة المؤسسات في شتى الميادين (الهندسة المالية، الشراكة، السوق المالية...).

* الاخذ بعين الاعتبار خطر تقلب سعر الصرف، فيما يخص القروض الخارجية.

- الاهتمام بنوعية الخدمات المقدمة للجمهور من خلال :

* توطيد العلاقات مع الزبائن بحسن استقبالهم، والاستماع إليهم.

* تحسين نوعية الخدمات المقدمة للزبائن، والسرعة في ادائها.

* وضع مختلف المعلومات : المالية، الاقتصادية والتنظيمية في متناول الزبائن.

* التقرب إلى الزبائن عن طريق فتح وكالات وفروع جديدة، وتطوير تجهيزات البنك.

- تغيير سلوك المستخدمين عن طريق :

* تجديد تكوينهم باستمرار، وإشراكهم في التكوين ما بين البنوك.

* إقصاء الممارسات البيروقراطية وتطوير الوعي البنكي لدى الموظفين.

* رفع الثقافة المصرفية لدى الموظفين، عن طريق إطلاعهم على جديد العالم المصرفي.

- تشجيع وتحفيز الموظفين من خلال وضع علاقة ترابطية بين : رفع الاجور، الترقية ولتكوين من جهة، ومرد ودية الموظف من جهة اخرى.

- الاستغلال الامثل للإعلام الالي وتعميم استعمال البطاقات المصرفية، وطرق باب الصرافة عن طريق الإنترنت (Internet).

- استعمال طرق موحّدة في التسيير والتنظيم من شانها ان تبعث التعاون بين البنوك.

المبحث الثالث : تنظيم البنوك التجارية في اقتصاد السوق واهدافها

إن خصائص اقتصاد ما، من شانها ان تملي على كل المؤسسات المتواجدة في خضمّه مزاولة نشاطها طبقا لتنظيم معين يضبط اعمالها وينظم وظائفها.

ومن ثمّ، فإن البنك التجاري في اقتصاد السوق ينتهج تنظيما خاصا، يعتبر حجر الزاوية لتحقيق الرقابة والتنفيذ الدقيق لمختلف السياسات والاستراتيجيات.

إن هذا التنظيم مبني على هيكل تنظيمي معين ينسق بين النظام الإداري والفني، حيث يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية ، ويخصص لكل منها قسما فنيا مختصا. كما يتم بعد تحديد الاقسام والوحدات الإدارية تعيين الاشخاص القائمين عليها.

إضافة إلى ذلك يتضمن التنظيم الخاص بالبنك جانبا محاسبيا، يتمثل اساسا في دراسة مكونات الميزانية.

ولا شك ان البنوك تقصد من وراء التنظيم المشار إليه تحقيق اهدافها، والمتمثلة اساسا في : هدف الربحية ، هدف السيولة وهدف الامان.

1- أقسام البنك التجاري :

يمكن التمييز بين قسمين اثنين وهما : الاقسام الفنية، والاقسام الإدارية.

1.1 الاقسام الفنية : (Sections techniques)

تنصرف إلى مجموع الخدمات البنكية الرئيسية، ومن المهم ايضا تجزئتها إلى خدمات فرعية، بحيث تنشا وحدات فرعية تختص بهذه الخدمات ، وعادة نجد الاقسام الفنية التالية :

1.1.1 قسم الخزينة :

تقوم بتلقي الاموال النقدية المودعة من قبل العملاء، ودفع الاموال النقدية التي يسحبها هؤلاء العملاء من حساباتهم او من حسابات اشخاص اخرين، باستعمال شيكات او اوامر دفع.

2.1.1 قسمالودائع :

يختص بفتح حسابات للعملاء، وتقييد جميع المدفوعات او المسحوبات المتعلقة بحساباتهم وإجراء عملية المقاصة بين مختلف الحسابات.

3.1.1 قسم المقاصة :

يقوم باستعمال الشيكات المحلية والخارجية التي يودعها العملاء برسم التحصيل، ثم تقوم بتحصيلها نيابة عنهم.

4.1.1 قسم الصيرفة الشخصية :

يختص هذا القسم في تقديم كافة الخدمات المصرفية للافراد دون تنقلهم بين مختلف الاقسام.

5.1.1 قسم الاوراق التجارية :

يتمثل دوره في استلام وحفظ وتحصيل الكمبيالات والاوراق التجارية الاخرى، ويقوم كذلك بخصمها ودفعها للعملاء، كما يقوم بإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

6.1.1 قسمالكمبيوتر :

مهمته صرف الشيكات السياحية لخدمة المسافرين والسائحين، وكذا تحويل المبالغ من وإلى الخارج بالإضافة إلى شراء وبيع مختلف العملات الاجنبية.

7.1.1 قسم الكفالات :

يتولّ إصدار تعهدات من البنك بناء على طلب العملاء، بدفع مبالغ معينة لصالح جهات معنية وبتواريخ معينة.

8.1.1 **قسم الاعتمادات المستندية :**

يتكفل بفتح الاعتمادات المستندية ومتابعتها من بدايتها حتى الانتهاء منها.

9.1.1 **قسم طلبات التحصيل:**

يتولى تحصيل قيمة المستندات ووثائق الشحن، إما لحساب مراسلين في لخارج او لحساب عملاء محليين.

10.1.1 **قسم الحسابات الجارية :**

بعد تلقي الودائع تحت الطلب ، يقوم هذا القسم بإعداد إشعارات الخصم والإضافة، فضلا عن الاستعانة بالشيكات وحوافظ الإيداع كمستندات للتسجيل.

11.1.1 **قسم الاوراق المالية :**

يختص بمختلف العمليات المرتبطة بالاوراق المالية، كتلقي الاوراق المالية المودعة من قبل العملاء، وتنفيذ اوامر البيع والشراء التي يتلقاها من عملائه، إضافة إلى الاكتتاب في الإصدارات الجديدة نيابة عن العملاء.

12.1.1 **قسم تاجير الخزائن الامنه :**

يقوم بتاجير الخزائن للعملاء لحفظ ممتلكاتهم الثمينة من مجوهرات ومستندات.

13.1.1 **قسم القروض :**

يختص يمنح مختلف انواع القروض وذلك بعد دراسة اوضاع الزبائن المعنيين، بإجراء التحري الخاص وجمع المعلومات من باقي المصالح.

14.1.1 **قسم المحاسبة :**

يتولى تسجيل القيود المختلفة، ووضع المجاميع يوميا بالتنسيق مع الاقسم الاخرى – ترحيل المجاميع وترصيدها في السجلات الرسمية، ووضع حساب الارباح والخسائر، وكذا الميزانية العامة وغيرها.

2.1 قسم المراسلة[1].

على غرار الاقسام الفنية المذكورة انفا –والتي لها اتصال مباشر بالزبائن-، فالبنك التجاري يشتمل على جانب إداري يتولى تنظيم وترتيب شؤونه، ويتمثل الجانب الإداري لبنك تجاري يتوخى نظام اقتصاد السوق فيما يلي:

1.2.1 قسم الشؤون القانونية :

يقوم بالإجابة على كافة الاستفسارات القانونية التي تطرحها باقي الاقسام، فضلا عن توليه متابعة مختلف القضايا التي رفعها البنك ضد متعاملين او التي رفعها هؤلاء ضده.

3.2.1 قسم الموظفين :

يتولى رعاية مختلف شؤون الموظفين مثل : التعيين، الترقية، التدريب والتاهيل، بالإضافة إلى العطل والغيابات والتأمينات...الخ.

4.2.1 قسم المراسلات :

يقوم بتلقي البريد الوارد وتوزيعه على الدوائر المختلفة وإرسال البريد الصدر بالإضافة إلى القيام باعمال الطباعة وحفظ المراسلات.

5.2.1 قسم البحوث المالية والاقتصادية :

يختصّ هذا القسم برسم السياسة الائتمانية للبنك، بما يضمن له النشاط الامثل من خلال دراسة الوضع الاقتصادي الكلي، ومتابعة صدور التشريعات والقوانين، كما يقوم عادة بإصدار النشرات المالية والاقتصادية.

6.2.1 قسم العلاقات الخارجية :

[1] يختلف هذا التقسيم من بنك إلى آخر.

يختار مراسلي البنك في الخارج، ويحتفظ بتوقيعات ممثلي البنوك المراسلة، ويقوم بشكل عام بالإشراف على النشاط الخارجي للبنك.

7.2.1 قسم التسويق والعلاقات العامة :

يعمل على تعميق الصّلة بين البنك وعملائه.

8.2.1 قسم الحسابات العامة :

يختصّ بمسك الكشوف لكل نوع من انواع الخدمات البنكية وإجراء مختلف القيود والتسجيلات، وكذا الإعلان والكشف عن السيولة والاحتياطي والمركز المالي للبنك.

9.2.1 قسم المشتريات واللوازم والصيانه :

يقوم بتوفير الاحتياجات من المشتريت واللوازم لاجل السير العادي للبنك، بالإضافة إلى صيانة المباني والالات وغيرها.

10.2.1 قسم الاستعلامات والمخاطر :

يقوم بإجراء التحريات اللازمة عن مختلف متعاملي البنك، والبحث عن السمعة التجارية للعميل والتحقق من ممتلكاته إذا وضعها كضمان مقابل الحصول على قروض، كما يقوم بمتابعة مختلف التسهيلات التي يقدمها البنك.

11.2.1 قسم الحفظ :

يتولى حفظ جميع الوثائق ذات الاهمية كالاوراق المالية والتجارية التي يودعها العملاء لدى البنك التجاري، زيادة على حفظ مختلف العقود.

12.2.1 قسم الاستثمار :

يهتم بالاستثمارات الخاصة بالبنك سواء تعلقت باذونات الخزينة او السّندات ، او الاسهم او المشاريع المختلفة.

ويجدر بالذكر انه ليس لكلّ البنوك جميع الاقسام الإدارية والفنية السابقة الذكر، ففيها من الاقسام ما ادمج او غيّر اسمه او حذف، ذلك تماشيا مع قدرة وحجم البنك التجاري في اقتصاد لسوق. كما اقتضت الضرورة ايضا ظهور انشطة اخرى اصبح لها اهمية كبيرة ،في مقدمتها إدارة الاموال المؤتمن عليها والتامين لصالح الغير[1].

2.1/ جدول ميزانية البنك التجاري

[1] منير إبراهيم هندي ، إدارة البنوك التجارية 2000، ص:52.

الخصوم Passif	الاصول Actif
1- رأس المال	1-الارصدة النقدية الحاضرة
2- احتياطات	1-1-نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري
2-1- احتياطي قانوني	2-1-ارصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي
2-2- احتياطي خاص	3-1-ارصدة سائلة اخرى
3-شيكات وحوالات مستحقة الدفع	2- أوراق مخصوصة
4-حسابات المراسلين والبنوك	1-2-اذونات الخزينة
5-قروض من البنوك والبنك المركزي	2-2- اوراق تجارية
6- الودائع	3-حسابات البنوك والمراسلين
1-6-ودائع جارية	4-اوراق مالية واستثمارات
2-6-ودائع لاجل	1-4- سندات حومية
3-6- ودائع التوفير	2-4-اوراق مالية اخرى
4-6- ودائع بإشعار	5- قروض وسلفيات
7- خصوم أخرى.	6- أصول أخرى.

من مرجع منير ابراهيم هندي إدارة البنوك التجارية 2000 ص55

2-ميزانية البنك التجاري:

1- **الخصوم او موارد البنك التحاري** :يتم الحصول عليها عن طريق ثلاثة مصادر وهي راس المال ,الإحتياطات ,الودائع .

1-1 الموارد الذاتية وتثمثل في راس المال و الإحتياطات.

أ*راس المال المدفوع: وهي عبارة عن مجموع المبالغ التي دفعها مساهمو البنك اي المساهمين في راس المال ويمثل النواة الاولى لموارد البنك الذي يبدا نشاطه بتكوين ما يلزمه من اموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير اعماله, من المعروف ان راس المال لا يعد ذا اهمية لموارد البنك التحاري إنما تثمثل اهميته في كونه مصدر لثقة المودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسيليه بالخارج.

ب*الإحتياطات وهي تلك المبالغ التي تقتطع من الارباح ولا توزع على المساهمين وتوضع جانبا في شكل إحتياطي ووطلك بغرض استخدامها في انشطة معينة للبنك وتنقسم هذه الإحتياطات إلى ثلاثة اقسام :أ-

1 الإحتياطي القانوني الإلزامي :وهو مجموع ما يقتطعه البنك من صافي ارباحه كل عام وبنسبة يحددها البنك المركزي ويبقى البنك ملزما باقتطاعها إلى ان يتساوى هذا الإحتياطي مع راس المال المدفوع.

ب- حتياطي إختياري :يقوم البنك بإقتطاعه من صافي الارباح بشكل إختياري و بالنسبة التي تلائمه وذلك لمواجهة اي طارئ قد يتعرض له البنك .

ج- الارباح المدورة :وهي الارباح غير موزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري ,وسميت بالارباح المدورة لان البنك يجمعها كل عام ويضيفها إلى الميزنية بشكل دوري .

1-2الموارد غير ذاتية تتثمتل في الودائع على إختلاف انواعها و القروض التي يقترضها البنك من البنوك الاخرى او من البنك المركزي إلا ان الجزء الغالب و النسبة الكبرى من الموارد غير طاتية تثمثل في الودائع بل إن الودائع ثمثل النسبة الغالبة من جميع الموارد .وتستمد البنوك الشطر الاعظم من مواردها مما يودعه الافراد و المشروعات لديها من الاموال , لذا فإن ما يميز البنوك التجارية عن غيرها التي تحترف الإقتراض هو مقدرة البنوك التجارية على خلق الجانب الاكبر من الموارد التي تستعملها في مزاولة نشاطها .

2-استخدامات البنك التجاري : يقصد بإستخدامات البنك التجاري ,جميع الموجودات التي في حيازته وحميع الحقوق التي له بدفع الغير, اي هي الاوجه المختلفة لإستخدامات الموارد .

1-2الارصدة النقدية الحاضرة : وهي الاصول المتداولة التي يتوقع تحويلها إلى نقدية خلال سنة مالية واحدة وتشمل ما يلي :

*نقد في الصندوق وارصدة لدى البنوك.

*النقود الحاهزة في خزائن البنك التجاري

فاول بند في اصول ميزانية البنك التجاري يكون من النقود الحاهزة في خزائن االبنك وتتكون من اوراق البنكنوت و العملة المحتفظ بها.

أ*ارصدة لدى البنوك الاخرى:مقدار النقود الحاضرة التي يكون محتفظ بها لدى البنوك الاخرى.

ب*2ارصدة لدى البنك المركزي :وهو حساب جاري بإسم البنك لدى البنك التجاري ويبلغ مقدار الإحتياطي المتوجب دفعه يختلف من بلد لاخر .

2-2محفظة الاوراق المالية :وتشمل مايمتلكه البنك من سندات مالية وهي:

*اذونات الخزينة .

*سندات مالية تصدرها الحكومة.

*استثمارات في اسهم وسندات شركات غير حكومية.

3-2الاوراق التحارية :عبارة عن صكوك تتضمن إلتزام بدفع مبلغ من النقود يستحق الدفع بعد وقت قصير .

4-2 **حسابات جارية مدينة** هي حسابات جارية تعود للمصرف التجاري تودع لدى البنوك التجارية الاخرى او لدى البنك المركزي .

5-2 **قروض مستغلة** هي القروض التي يمنحها البنك والتي يعتمد عليها بشكل اكبر لانها تعود بفائدة كبة.

6-2 **موجودات تابثة بعد الإستهلاك** وتصنف على انها طويلة الاجل إذا لم يكن في نبة البنك تحويلها إلى نقد ,او إمتلاكها بالكامل خلال سنة مالية واحدة , ويقصد بها كل مايملكه البنك من املاك خاصة كفروع البنك والمعدات و المباني و الممتلكات و الاثاث و التجهيزات و الاصول الملموسة وذلك بعد طرح قيمة الإستهلاك من قيمة الاصل , وتشترى هذه الاصول جميعها بقصد استخدامها على مدى عمرها الإنتاجي .

7-2 **موجودات اخرى** :وهي اي موجودات اخرى لدى البنك ام يتم طكرها من قبل في اي من البنود السابقة.

خلاصة الفصل :

من خلال وعلى ضوء دراستنا لهذا الفصل يتبين لنل مكتنة البنوك في إقتصاد السوق وماهو شكلها؟

وما هي علاقتها بالبنوك الاخربظ وكيفية تسسيير ميزانيتها ظ وماهو ثاثير المحيط عليها ؟

الفصل الثاني

التمويل والمشاريع الإستثمارية

تمهيد :لقد حاولنا في هذا الفصل الإجابة على شطر من الإشكالية، الا وهو الشطر الثاني ،المتمثل في المشاريع الإستثمارية ،وقد إرتاينا ان نقسمه إلى ثلاث مباحث:

- القبلي
- المشاريع الإستثمارية .
- طرق تقييم المشاريع و المناهج المتبعة.

المبحث الاول : القبلي.

إن امداد المؤسسات بالاموال اللازمة لإنشائها او توسيعها يعتبر من اعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الإقتصادية في اي بلد كان وإن كيفية او الصريقة التي تتحصل بها المؤسسات على ما تجتاحه من اموال للقيام بنشاطهاهي كل مايفكر فيه المسير

1* **تعريف التمويل**: هو كافة الاعمال التنفيدية التي يترتب عليها الحصول على النقد واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة للاستثمار و العائد المتوقع منه و المخاطر المحيطة به واتجاهات السوق .

اي هو إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس اموال جديدة.

* **اهمية التمويل** إن المؤسسات و الدولة والمنظمات التابعة لها,لها إستخدام دائم لجميع مواردها المالية,فهي تلجا عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق او لتسديد الالتزامات .من هذا المنطلق يمكن القول بان للتمويل اهمية كبيرة تكمن في :

* تحرير الاموال او الموارد المالية المجمدة سواءا داخل المؤسسة او خارجها .

* يساعد على إنجاز المشاريع المعطلة و الجديدة و التي بها يزيد الدخل الوطني .

* يسهم في تحيقيق اهداف المؤسسة من اجل إقتناء او أستبدال المعدات.

* يعتبر التمويل وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي .

* المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس و التصفية .

3* **انواع التمويل** :يمكننا تقسيم التمويل على اساس عدة معايير :

3-1 **من ناحية المدة الزمنية :**

3-1-1 **تمويل قصير الاجل** هي الاموال التي تزيد فترة إستعمالها عن السنة ولا تتعدى السنتين .

3-1-2 **تمويل متوسط الاجل** ينشا هذا لتمويل عن تلك المشروعات التي تتطلب فترة زمنية مابين سنتين و خمسة سنوات مثل شراء المعدات.

3-1-3 **تمويل طويل الاحل** هوالتمويل الذي ينشاعن تلك المشروعات التي تتعدى الخمس سنوات مثل البنّاء.

3-2 **من ناحية المصدر:**

3-2-1 **تمويل ذاتي** :هو التمويل المتولد عن مجموع النشاطات الإستغلالية و المالية و كذا الإستثنائي للمنشاة خلال الدورة الإنتاجية اي هو قدرة التمويل الذاتي .

3-2-2 **تمويل خارجي**: وهي جميع الاموال التي يمكن الحصول عليها من مصادر خارجية بعد أن يتم إستغلال التمويل الداخلي ويمكن الحصول عليه من قروض .

3-3 **من ناحية الغرض الذي يستخدم لاجله:**

3-3-1 **لغرض الإستغلال** : يتمثل في الاموال التي تدخل في عملية الانتاج او لإستكمال مشروع قد تم البدا فيه كشراء المواد الاولية و السلع او دفع اجور العمال .

3-3-2 **لغرض الإستثمار**: وهي الاموال الموجهة للبدا في مشروع إستثماري .

4*مخاطر التمويل:

إن التمويل قد يترتب عنه عدة مخاطر او عراقيل يمكن تصنيفها كما يلي :

1-4 **خطر الصنع**: يحدث اثناء القيام بعملية الصنع لمنتج ما مثلا : لاسباب تقنية او مالية او سياسية .

2-4 **خطر إقتصادي** : مثل ارتفاع الاسعار التضخم ....

2-4 **خطر سياسي** : مثل إنقلاب عسكري...

3-4 **خطر تجاري**: عدم في الاجال المحددة , عدم الاستقرار المالي ....

4-4**خطر مالي** :ويتمثل في سعر الصرف وتقلباته مما يمكن ان ينتج عنه خسارة.

5-4 **خطر السيولة**: اي عدم وجود سيولة كافية لذلك ينبغي للبنك الممول ان يكون لديه مركز مالي مكون من احتياطات كافية .

6-4 **خطر إستثمار**: انخفاض اسعار الاسهم و السّندات المتعلقة بالبنك تذبذب اسعار الفائدة, الإ خ تلاس.....

5* **الضمانات البنكية للتمويل** نظرا للمخاطر التي تحيط بالبنك اثناء عملية التمويل يتوجب على البنك الاخذ بالاحتياطات اللازمة لذلك وذلك عن طريق اخذ ضمانات وتثمثل في :

1-5 **ضمانات شخصية** وتثمثل في

1-1-5 **الكفالة الشخصية** : وهي عندما يكون المقترض ليس لديه اي ضمانات فيلجا الى شخص يملك ضمانات يكفله وتكون هده الكفاله بعقد مكتوب و موثق ويحتوي على :

* موضوع الضمان.

* مدة الضمان.

*الشخص المدين وهو الشخص المكفول .

*الشخص الكا فل.

* اهمية وجدود الإلتزام.

2-1-5 **الضمان الإحتياطي** : وهو تحرير ورقة تجارية تكون مرفوقة بتامين إما برهن ،او كفالة وهده الكفالة هي التي تسمى بالضمان الإحتياطي .

3-1-5 **تامين الإعتماد**: وهو ضمان تقوم به شركة التامين .

2-5 **الضمانات الحقيقية** : وضمانات ملموسة وعادة تثمثل في العقارات و المنقولات .

1-2-5 **الرهن الحيازي** : وهو عقد بين الدائن و المدين يكون محتوى الرهن راس مال منقول مثل الذهب, السيارات, التجهيزات ' المعدات.....

2-2-5 **الرهن الرسمي** : وهو عقد ايضا يقدم كضمان للبنك يكون مضمونه رهن عقارات وعادة يستعمل في القروض الطويلة الاجل .

المبحث الثاني **المشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها**

تحظى عملية الاستثمار وخاصة في العشرينيات الاخيرة بإهتمام خاص حيث تنوعت مجالات توظيف الاموال التي من شانها زيادة مداخيل الفرد وتحقيق الرفاهية و بالتالي إحداث التنمية الإقتصادية.

1* **تعريف المشروع الإستثماري** :رغم تعدد التعريفات الصادرة عن الباحثين و المختصين و الهيئات الدولية المعنية بإدارة المشاريع ، إلأن المشروع في ابسط معانيه يمكن ان يعرف على انه منظمة مؤقتة لتنفيد مجموعة من الانشطة المنظمة لتحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة وبإستخدام موارد متنوعة .

وقد عرف قانون (2001) في الجزائر المشروع،على انه سعي مؤقت لإيجاد منتج منفرد .

اما جمعية إدارة المشاريع البريطانية، فقد عرفت المشروع على انه مجموعة من الانشطة المترابطة غير الروتينية لها بدايات ونهايات زمنية محددة ،يتم تنفيذها من قبل شخص اومنظمة لتحقيق اداء وهدف محدد، في إطار معايير الكلفة ، الزمن و الجودة.

كما قدم الكاتب مريدث 2006 تعريفا خلاقا للمشروع ،على انه مشكله معروفة الحلّ ،يتم إكمالها بإستخدام انشطة فريدة وغير روتينية .

2 *أنواع المشاريع الإستثمارية :

2-1 التقسيم العام:

أ- **مشاريع مستقلة**: وهي التي لايؤثر إختيار إحداهما على رفض المشاريع الاخرى اي كل مشروع مختلف عن الاخر.

ب- **المشاريع المتناقضة** وهي التي تؤدي إلى رفض مشروع في حالة ما اختير المشروع الاخر.

ج-**المشاريع المتلازمة** : إذا تم قبول مشروع، يتم إختيار المشروع الاخر لأنه يلازمه ومثال على ذلك إنشاء خزانات المياه واجهزة تصفية المياه.

د- **المشاريع المكملة**: وهي التي تكمل بعضها البعض حيث ان احد المشروعين او كلاهما يؤدي إلى زيادات في إيرادات المشروع الاخر او نفقاته .

ه- **المشاريع المرتبطة** هذا يعني ان قبول احد المشروعين يؤدي إلى الرفع من إيرادات المشروع الاخر و العكس صحيح .

و-**المشاريع المعوضة** : إذا كان إختيار احدهما ضروري فهذا يؤدي إلى زيادة التكاليف بالنسبة للمشاريع الاخرى وانخفاض ايراداتها .

2-2 **التقسيم الاقتصادي :**

أ- **المشروع العام** : هو عبارة عن نشاط إقتصادي تقوم به الدولة .

ب- **المشروع الخاص** هو عبارة عن النشاط الإقتصادي الذي يقوم به الافراد او الخواص

ج- **المشروعات المتعددة الاطراف** :هي عبارة عن مشروعات يساهم في إنشائها اطراف مختلفة الجنسيات او يساهم في إنشائها اكثر من طرف واحد .

3* اهداف المشاريع الاستثمارية و اهميتها :

3-1 الاهداف : في الاساس تعتبر اهداف المشروع هي نفس اهداف اي منظمة ،فهدف اي منظمة هو إشباع حاجات مختلف اصحاب المصالح فيها ،فاصحاب الحصص وحملة الاسهم هدفهم الحصول على الربح والموظفون هدفهم الحصول على الحوافز المادية والمعنوية ،والزبائن هدفهم الحصول على سلع وخدمات ذ ل اسعار معقولة و جودة عال ية،و الموردون هدفهم ضمان التوريد للمؤسسة وباسعار تحقق الربح وهكذا....

و لكن بسبب الخصائص التي تميز المشروع عن المنظمة الوظيفية ،فإن المشاريع مهما إختلفت طبيعتها او حجمها او عمرها او راسمالها فإنها تشترك في تحقيق ثلاثة اهداف هي :

ا* الوقت , ب*الكلفة ج* المواصفات وذالك بهدف إرضاء الزبون

ومن بين الاهداف ايضا مايلي :

- تحقيق اكبر عائد ممكن
- تحقيق اقصى قدر ممكن للمبيعات كوسيلة لحصول المشروع الاستثماري على الشهرة في الاسواق .
- دخول السوق التنافسية بقوة عن طريق تحسين نوعية وجودة السلع .
- العمل على رفع المستوى المعيشي للافراد .
- إمتصاص جزء من البطالة عن طريق خلق مناصب للشغل .

3-2 الاهمية:

- مساهمته في حل المشاكل الإقتصادية و الإجتماعية .
- يقلل من البطالة .
- يساهم في الحد من العجز في ميزان المدفوعات والتضخم .

3.2* أد فالمشروع او المشاريع الاستثمارية

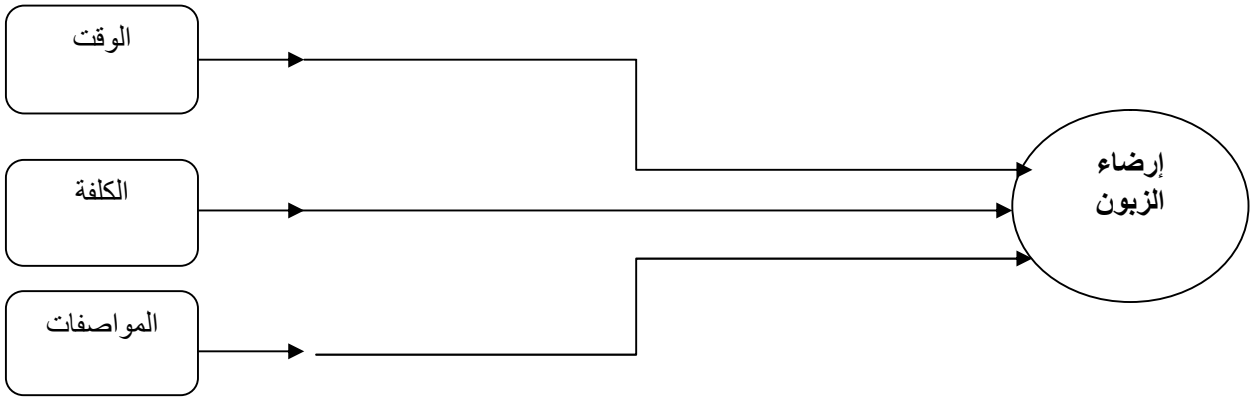

محاسبة المنشات المالية عبد الماجد عبد الله حسن 2011 ص33

المبحث الثالث : بما ان عملية الإستثمار عملية مهمة جدا يتةجب اختيار المشاريع بصفة دقيقة جدا وهناك عدة طرق متبعة سواءا كمية و نوعية لإختيار المشاريع ودراسة جدواها .

- نماذج إختيار المشروع الإستثماري : يوجد نوعان من النماذج لإختيار لمشروع نماذج نوعية ونماذج كمية

1-4 النماذج النوعية : وهي نماذج حكمية تعتمد على المعلومات الإنشائية اي غير رقمية في عملية ختيار،ومن بعض هذه النماذ ج:

ا/ نموذج البقرة المقدسة : وهذ االنموذج مشتق من قدسية البقرة لدى الهندوس ،ويرمز إلى طريقه في إختيار المشاريع يقوم من خلالها شخص مهم ذو سلطة بإبداء رغبته او إصدار اوامره بتنفيد مشروع ما، فهنا يصبح المشروع على قائمة التنفيد دون إخضاعه لاي معايير جدوى اقتصادية .مثال على ذلك ان يبني احد الشخصيات الهامة منزلا في مكان ما فيتم تعبيد الطريق المؤدية للمنزل ....

ب/ نموذج الضرورة التشغيلية : والمقصود هو ان هنالك مشاريع يعتبر فيها ضرورة لضمان استمرار عمل و تشغيل المنشاة ،فمثلا إذا كان احد المصانع يقع في منطقة نشاط زلزالي فإنه من الضروري ان يتم تزويد المصنع وجميع الابنية التابعة له بلوازم مقاومة الزلزال ...

ج/ نموذج الضرورة التنافسية :والمقصود هو ان يتم تنفيد مشروع ما بغرض رفع القدرة التنافسية للشركة فمثلا إذا كانت الماكنات التي تستخدم في مصنع الشركة قديمة وذات إنتاجية منخفضة ،وجودة متدنية ، فإن شراء خط إنتاجي او إنشاء مصنع جديد لرفع الطاقة الإنتاجية وتحسين النوعية يصبح ضرورة تنافسية من اجل استمرار عمل الشركة .

2-4 النماذج الكمية : وتسمى ايضا النماذج الرقمية ، وهي نماذج موضوعية تعتمد على جمع البيانات الكمية ومعالجتها للمساعدة في إختيار المشروع الافضل . ومن بين اهم هذه النماذج مايلي:

ا/ نموذج النقاط الموزونة :

هو نموذج كمي بسيط وسهل الإستخدام ،ويعتبره المختصين نموذجا نوعيا رغم استخدام الارقا م في عملية المفاضلة بين المشاريع .ويتم استخدام هذا النموذج بإتباع الخطوات التالية:

*تحديد الوزن النسبي لكل معيار من معايير المفاضلة ويتم ذلك من قبل مجموعة من الخبراء و المختصين في المجال المدروس .ويجب ان يكون مجموع الاوزان النسبية =1 بح .

* تحديد النقاط التي حصل عليها كل معيار من معايير المفاضلة لكل مشروع من "مشاريع ، وذلك باستخدام احدأدوات جمع البيانات المعروفة و المناسبة لذلك .

*يتم ضرب الوزن النسبي لكل معيار في النقاط التي حصل عليها ،لتحديد النقاط الموزونة لكل معيار من معايير المفاضلة في المشروع .

* يتم جمع النقاط الموزونة لكل معايير المشروع الواحد لتحديد مجموع العلامات الموزونة لكل مشروع

*يتم إختيار المشروع الذي حصل على اعلى مجموع من النقاط الموزونة .

مثال : قرر إحدى الشركات ان تفاضل بين ثلاثة مشاريع لإختيارواحد منها لتطوير احد المنتجات ،فإذا كانت معايير الاختيار ، الاوزان النسبية و العلامات للمشاريع الثلاث كما في الجدول المطلوب اختيار احد المشاريع للتنفيذ باستخدام نموذج النقاط الموزونة .

3.2/جدول : معلومات حول المشاريع المدروسة .

المعيار	الوزن المس	علامة المشروع (ا)	علامة المشروع (ب)	علامة المشروع (ج)
هامش الربح	0.5	5	5	3
سهولة التسويق	0.3	4	3	4
سهولة انتاج	0.1	4	3	2
توفر المواد الخام	0.1	4	4	2

إدارة المشاريع المعاصرة نظريات كمية 2014

الحل :

1- نقوم بضرب الوزن النسبي لكل معيار في درجة المعيار لكل مشروع .

مثال : النقاط الموزونة لهامش الربح للمشروع(أ)=0.5*5=2.5

2- تقوم بجمع النقاط الموزونة لكل المعايير لكل مشروع من المشاريع:كما هي في الجدول الموالي :

4.2/جدول مجموع النقاط الموزونه لكل مشروع .

المعيار	علامة المشروع (ا)	علامة المشروع (ب)	علامة المشروع (ج)
هامش الربح	2.5	2.5	1.5
سهولة التسويق	1.2	0.9	1.2
سهوله الانتاج	0.4	0.3	0.2
توفرالمواد	0.4	0.4	0.2
المجموع	4.5	4.1	3.1

إدارة المشاريع المعاصرة نظريات كمية 2014

القول: يتم اختيار المشروع (ا) لانه حصل على نقاط موزونة بين المشاريع الثلاثة.

ب/ نموذج فترة الاسترداد البسيطة

ويطلق عليه البعض اسم نموذج نقطةالتعادل و عن طريق هذا النموذج يتم احتساب الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد مبلغ الإستثمار الاساسي لمدفوع في المشروع ،وبعدها يتم اختيار المشروع الذي له اقل فترة استرداد .ويتم حساب فترة الاسترداد باستخدام القانون الرياضي التالي :

$$\text{فترة الاسترداد البسيطة} = \frac{\text{مبلغ الإستثمار الاساسي}}{\text{التدفقات النقدية الواردة (الإيرادات)}}$$

مثال: يبلغ الاستثمار الاساسي في احد المشاريع 100الف دولار ،ويتوقع له ان يحقق دفعات نقدية سنوية بقيمة25 الف دولار .احسب فترة الاسترداد البسيطة لهذا المشروع .

الحل :

$$\text{فترة الاسترداد البسيطة} = \frac{\text{مبلغ الإستثمار الاساسي}}{\text{التدفقات النقدية الواردة (الإيرادات)}} = \frac{100}{25} = 4 \text{ سنوات}$$

الجواب : فترة الاسترداد البسيطة للمشروع هي 4 سنوات .

***إيجابيات وسلبيات هذا النموذج:**

- نموذج سهل وبسيط وشائع الإستخداد .
- نموذج يفترض ان التدفقات النقدية الواردة (CF)معلومة.
- نموذج يفترض ان التدفقات النقدية الواردة (CF)سوف تستمر لحين استرداد مبلغ الاستثمار الاساسي المدفوع .
- نموذج يتجاهل الدفعات النقدية الواردة (CF)بعد فترة الاسترداد .
- نموذج يتجاهل الدفعات النقدية الخارجة (البالغ المدفوعة)(COF) بعد دفع مبلغ الإستثمار الاساسي .
- نموذج يتجاهل القيمة الزمنية للنقود .

ج / نموذج فترة الاسترداد بسعر الخصم :

ويعالج هذا النموذج واحدة من اهم عيوب النموذج السابق ، وذلك باخذه للقيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار، عن طريق حساب قيمتها الحالية بإخضاعها لسعر الخصم ، وذلك بإتباع الخطوات التالية :

- يتم حساب القيمة الحالية (VAN) للتدفقات النقدية المستقبلية (CF) محسوبة على اساس سعر الخصم (r)وبعدد فترات (n) وذلك باستخدام القانون الرياضي التالي :

$$VAN = \frac{CF}{(1+r)^r} = CF^* \frac{1}{(1+r)^n} \quad .....2/2$$

ولتسهيل حل المعادلة نقوم ابتداءا بحساب معامل الخصم وهو جزء من المعادلة (2/2) ويعتمد على معرفة كل من (r) و(n) ويحسب بالقانون التالي :

وعليه يمكن إعادة كتابة المعادلة (2)با لطريقةالتالية :

$$PVIF_{(r.n)} = \frac{1}{(1+r)^n} \quad .....2/3$$

ويتم حساب هذا المعامل باستخدام لجدول المالي الخاص باستخراج معامل القيمة الحالية للتدفقات النقدية (VAN) بعد تحديد كل من n و r

- بعد احتساب معامل الخصم واحتساب القيمة الحالية (VAN) للتدفقات النقدية المستقبلية المحسوبة على اساس سعر الخصم يتم استخراج فترة الاسترداد بنفس الطريقة المشروحة بنموذج فترة الاسترداد البسيطة .

مثال : بالرجوع لنفس المثال السابق حيث ان الاستثمار الاساسي يساوي 100 أ لف دولار و التدفق النقدي السنوي يساوي 25 أ لف دولار ، ولكن مع الاخذ بعين الإعتبار ان السعر الخصم =10% و ان عمر ا لمشروع=6 سنوات .

المطلوب : احسب فترة الاسترداد للمبلغ الاساسي المدفوع .

الحل :

- نقوم اولا باحتساب معامل الخصم (PVIF) باستخدام العلاقة(2/3)

- إذن معامل الخصم للسنة الاولى 0.99

وهكذا نجد تجد بقية النتائج في جدول الحل

ثانيا نقوم باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية(VAN) باستخدام العلاقة2/2 على النحو التالي :

وباستخدام المعادلة هذه يكون :

القيمة الحالية(VA) للدفعة النقدية الواردة في نهاية السنة الاولى = 25*0.909=22.725 ألف

القيمة الحالية (VA) للدفعة الواردة في نهاية السنة الثانية =25*0.826=20.65 ألف

القيمة الحالية (VA) للدفعة الواة في نهاية السنة الثالثة =25*0.751=18.775 ألف

وهكذا تجد بقية النتائج في جدول الحل الموالي :

5.2/ جدول النيجة لنموذج فترة الاسترداد بمعدل الخصم

مجموع التدفقات النقدية	القيمة الحالية للتدفق النقدي السنوي الف دولار	معامل الخصم PVIF(r.n)	سعر الخصم r	التدفق النقدي لكل الف دولار نهاية السنة CF	الفترة الزمنية (السنة)
22.725	22.725	0.909	%10	25	1

2	25	%10	0.826	20.650	43.375
3	25	%10	0.751	18.775	62.150
4	25	%10	0.683	17.075	79.225
5	25	%10	0.621	15.525	94.750
6	25	%10	0.564	14.100	108.850

إدارة المشاريع المعاصرة نظريات كمية 2014

n

* ولحساب فترة الاسترداد بسعر الخصم نقوم باخد مجموع التدفقات النقدية المتراكمة $\sum CF$

i=1

حتى نصل إلى قيمة الإستثمار الاساسي وهو 100الف دولار، وهذا المبلغ كما واضح في الجدول يقع بين السنة الخامسة (المجموع=94.75دولار) وبين السنة السادسة (المجموع=108.85 الف دولار).

r

* ولمعرفة الفترة الزمنية بالضبط نقوم بطرح التدفق التراكمي $\sum PV$ للسنة الخامسة من مبلغ

i=1

الإستثمار ثم نقوم بقسمة هذا المبلغ على التدفق المخصوم للسنة اللاحقة 14.100 الف دولار لمعرفة في اي جزء من السنة السادسة يتم استرداد المبلغ بالضبط .

$$\frac{5.250}{14.100} = 0.372$$

إذن فترة الإسترداد مع سعر الخصم =5.372 سنة ويلاحظ هنا ان إخضاع التدفقات النقدية الواردة إلى القيمة الزمنية للنقود اطال من فترة استرداد مبلغ الإستثمار الاساسي .

ج/ نموذج صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (VAN):

وبإستخدام هدا النموذج يتم اتباع الخطوات التالية :

* يكون العمر الإفتراضي للمشروع (او الفترة الزمنية التي نرغب في دراستها) معلومة وهي n.

*نقوم باحتساب القيمة الحالية (VAN) للتدفقات المستقبلية بسعر الخصم، تماما كما ورد في النموذج السابق.

* نقوم بجمع محصلة القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية النقدية لعدد الفترات الزمنية (السنوات) تساوي(n).

* بعدها يتم طرح الإستثمار الاساسي من مجموع القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية ،و الناتج يسمى صافي القيمة الحالية(VAN).

$$VAN = \sum_{i=1}^{n} CF\text{-}Ii \quad \text{.....2/4}$$

وتكون النتيجة واحد من ثلاث حالات :

1- إما ان تكون VAN سالبة(-) وهذا يعني ان المشروع سيحقق خسارة بقيمة (VAN) في الفترة الزمنية التي تمت دراستها.

2- او ان تكون VAN تساوي صفر ، وهذا يعني ان المشروع سيحقق نقطة التعدل لهذه الفترة اي لا ربح ولا خسارة.

3- او ان تكون VANموجبة (+) ، وهذا يعني ان المشروع سيحقق ربحا بقيمة (VAN).

وعليه فإن عملية إختيار المشروع تتم على النحو التالي :

- إذا كان المشروع فرديا ، فإننا نقوم بإختيار المشروع إذا كانت له VAN موجبة ،لأن ذلك يعني ان المشروع سيحقق ربحا .
- إذا كان اختيار مشروع من بين مجموع المشاريع فإننا نختار المشروع الذي له اعلى VAN،لانه يكون اكثرها قدرة على تحقيق ربح لنفس الفترة .

مثال : بالرجوع إلى نفس المثال السابق ، ولنفس الفترة الزمنية اي 6 سنوات ، احسب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية(VAN) وقم بتقرير هل تختار هذا المشروع للتنفيذ ام لا ؟

الحل :

1- نقوم باستخراج محصلة القيمة الحالية $\sum_{i=1}^{n} CF$

تماما كما في المثال السابق و البالغة لمجموع التدفقات في السنوات الستة=108.85 الف دولار.

2- نقوم باحتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (VAN) وذلك عن طريق طرح مبلغ الإستثمار الاساسي من مجموع القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية .

$$VAN=\sum_{i=1}^{n} CF-Ii = 108.85-100=8.85\$$$

إن VAN تساوي 8.85 ألف دولار.

القرار: نعم يتم اختيار هذا المشروع للتنفيذ ، وذلك لإن قيمة VAN موجبة ، وتساوي 8.85 ألف دولار وهذا يعني انه مشروع مربح

د/ نموذج مؤشر الربحية (IP) :

وهو حاصل قسمة القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية المستقبلية على مبلغ الإستثمار الاساسي ، ويعبر عنه بالمعادلة الرياضية التالية :

$$IP=\frac{\sum_{i=1}^{n} CF}{Ii} \quad .....2/5$$

ويتم حساب مؤشر الربحية حسب الخطوات التالية :

- يتم حساب القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية بالطريقة نفسها المتبعة في النماذج السابقة.
- يكون مبلغ الاستثمار الاسسي معلوما مسبقا.
- نقوم بقسمة القيمة الحالية لمجموع التدفقات النقدية على مبلغ الغستثمار الاساسي حسب المعادلة 5/2 و الناتج هو مؤشر الربحية (PI).
- وباستخدام مؤشر الربحية فإن عملية اختيار المشروع تتم على النحو التالي :

1- اختيار المشروع المنفرد : تكون قيمة مؤشر الربحية واحدة مكن ثلاث حالات متوقعة :

* ان تكون قيمة مؤشر الربحية (PI) اكبر من 1 صحيح (PI>1) ، وهذا يعني ان المشروع مربح لان قيمة مبلغ العهائد اعلى من قيمة مبلغ الإستثمار الاساسي .

* ان تكون قيمة مؤشر الربحية (PI) تساوي 1 صحيح (PI=1) ، وهنا تكون نقطة التعادل ، لان المبلغ العائد يساوي مبلغ الإستثمار الاساسي .

* ان تكون قيمة مؤشر الربحية (PI) اقل من 1 صحيح (PI<1) ، وهذا ان المشروع خاسر لان المبلغ العائد اقل من مبلغ الإستثمار الاساسي .

القرار ك نختار المشروع إذا كان مؤشر الربحيةاعلى من 1 صحيح (PI>1)

2- اختيارمشروع من برنامج مشاريع : في حالة اختيار مشروع او اكتر من بين حزمة مشاريع فإننا نختار المشروع الذي له قيمة (PI) اعلى .لانه المشروع الاكتر ربحا .

مثال: بالرجوع إلى نفس المثال السابق احسب مؤشر الربحية، وهل تختار المشروع للتنفيد ام لا ؟

الحل:

1- نقوم باحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية كما ورد في الامثلة السابقة ، وقيمتها هي 108.85 الف دولار .

2- نقوم بتحديد المبلغ الاساسي للإستثمار وهو 100 الف دولار

3- نقوم بقسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مبلغ الاستثمار الاساسي حسب المعادلة :

$$PI = \frac{\sum_{i=1}^{n} CF}{Ii} = \frac{108.85}{100}$$

القرار: يتم اختيار المشروع للتنفيذ لان مؤشر الربحية فيها اكبر من 1 بيح .

هـ/ نموذج معدل العائد على الاستثمار (ROI):

ويمتاز هذا النموذج ببساطته ، ويتم التعبير عنه رياضيا بالمعادلة التالية :

$$ROI = \frac{\text{قيمة الاستثمار المستردة - القيمة المستثمرة}}{\text{القيمة المستثمرة}}$$

وبعد احتساب معدل العائد على الإستثمار ROI فإن استخدامه في عملية تقييم واختيار المشاريع تكون على النحو التالي :

1- **تقييم مشروع منفرد**: بعد احتساب ROI للمشروع تتم مقارنة هذا العائد بالمشاريع المشابهة في الشركة نفسها او في نفس القطاع في السوق ،وهذه المقارنة المرجعية تساعد في اختيار المشروع إذا كان معدل العائد على الاستثمار له ROI اعلى من معدل العائد للمشاريع المشابهة .

2- **تقييم واختيار حزمة مشاريع** : يتم ببساطة اختيار المشروع الذي يحقق معدل عائد اعلى ROI من بين المشاريع ويتم تنفيذه .

مثال:

إذا كان المتوسط المتوقع لمبلغ الاستثمار في احد المشاريع يساوي 4 مليون دولار ،وقيمة العائد المتوقع لهذا الإستثمار تساوي 5 مليون دولار ، فما هو معدل العائد على الاستثمار ROI لذاالمشروع.

الحل :

القيمة المستثمرة = 4 مليون دولار.

القيمة المستردة =5 مليون دولار .

$$ROI = \frac{\text{القيمة المستردة} - \text{القيمة المستثمرة}}{\text{القيمة المستثمرة}} = \frac{5-4}{4} = \frac{1}{4} = 25\%$$

و/ نموذج معدل العائد الداخلي TRI :

ويتم احتساب معدل العائد الداخلي بإتباع الخطوات و المعادلات الرياضية التالية :

1- يتم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة لمجموع السنوات

$$\sum_{i=1}^{n} CF_R = \sum_{i=1}^{n} \frac{CF}{(1+r)^n} \quad \text{.....2/7}$$

حيث ان :

$\sum_{i=1}^{n} CF_R$ القيمة الحالية لمجموع العائدات للفترة

CIF: التدفق النقدي السنوي الوارد .

r: كلفة راس المال .

2- يتم احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجية (المدفوعة من الشركة) (Cost)لنفس الفترة الزمنية

$$\sum_{i=1}^{n} VAN_C = \sum_{i=1}^{n} \frac{COF}{(1+TRI)^n} \quad .....2/8$$

حيث ان :

$\sum_{i=1}^{n} VAN_C$

القيمة الحالية لمجموع المدفوعات (costs) للفترة n

COF: التدفق النقدي السنوي الخارج (المدفوع) .

TRI: معدل العائد الداخلي .

3- بعدها يتم مساواة القيمة الحالية لمجموع العائدات بالقيمة الحالية لمجموع الكفات على النحو التالي :

$$\sum_{i=1}^{n} VAN_R = \sum_{i=1}^{n} VAN_C$$

$$\sum_{i=1}^{n} \frac{CF}{(1+r)^n} = \sum_{i=1}^{n} \frac{COF}{(1+TRI)^n} \quad .....2/9$$

4- نقوم بحل المساواة في المعادلتين ، وهنا تكون التدفقات النقدية الواردة(CF) معلومة واردة ، و التدفقات الخارجية (COF)ايضا معلومة ، وكلفة راس المال (r)معلومة وعدد الفترات اي السوات (n) ايضا معلومة .

5- يبقى المجهول الوحيد هو TRIومع ذلك فإن حل المعادلة يدويا من الامور الصعبة و التي تعتمد على التجربة و الخطا ، ولهذا فإن الحل يكون عن طريق استخدام الة حاسبة مجهزة خصيصا لهذا الغرض.

مثال :

درست إحدى الشركات العائدات المتوقعة سنويا لاحد المشاريع ، ودرست ايضا الكلفات المتوقعة لنفس المشروع ، لفترة زمنية مدتها 5 سنوات .وكانت النتائج المتوقعة كما تظهر في الجدول :

6.2/ يرادات و التكاليف

السنة	العائد المتوقع	الكلفة المتوقعة COST
0	0	10000
1	12000	10000
2	16000	10000
3	20000	15000
4	40000	15000
5	60000	20000

إدارة المشاريع المعاصرة نظريات كمية 2014

الطلب: إذا علمت ان كلفة راس المال في الشركة (r)=18% أحسب معدل العائد الداخلي (IRR) ، واتخذ قرارك بشان تنفيد المشروع من عدمه ؟

الحل :

1- نقوم باحتساب القيمة الحالية لمجموع الإيرادات على النحو التالي :

$$\sum_{i=1}^{n} VAN_{Revenue} = \frac{12000}{(1+0.18)^1} + \frac{16000}{(1+0.18)^2} + \frac{20000}{(1+0.18)^3} + \frac{40000}{(1+0.18)^4} + \frac{60000}{(1+0.18)^5}$$

نقوم باحتساب القيمة الحالية لمجموع التكاليف على النحو التالي :

3-نقوم بمساواة الحدين :

$$\sum_{i=1}^{5} VAN_{Revenue\ 18\%;5} = \sum_{i=1}^{5} VAN_{(cost)TRI;5}$$

4-باستخدام الالة الحاسبة المعدة خصيصا لذلك ونستخرج قيمةIRR تساوي24.%

5-قرار الإختيار : نعم نقوم بتنفيد المشروع وذلك لان قيمة العائد الداخلي IRR=24 % وهي اعلى من كلفة راس المال .R=18% اي ان المشروع مربح

خلاصة : من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل فقد تبيين لنا ماهو التمويل ؟وكيف نمول؟ وماهي المخاطر المحفوفة به ؟ كما بينا ماهي المشاريع وانواعها واهدافها ، والنماذج المتبعة في إختيار المشروع ،وبهذا حاولنا الإجابة على الشطر الثاني من الإشكالية المتعلق بالإستثمار .

الفصل الثالث
[التطبيق -التربص]
بنك BNA

تميد:

في هذا الفصل حاولنا الربط بين الفصل الاول الذي يتعلق بشطر الإشكالية الاول ، الا وهو البنوك التجارية ،وبين الفصل الثاني المتعلق بالشطر الثاني من الإشكالية ،وهو الإستثمار ،وذلك من من خلال التربص الذي ذام اكترم نشهر في البنك الوطني الجزائري BNA بمدينة مسرغين بولاية وهران ،وهطا من خلال مشروع لتوسعة النشاط ، وفتح وحدة جديدة ، تم طرحه من قبل شركة للسيراميك متواجدة بالمنطقة الصناعية للسانيا ، وللعلم بان هذا البنك ومثل سائر البنوك في الجزائر تتم كل تعاملاته باللغة الفرنسية هذا ما دعت بنا الدرورة إلى ترجمة كل المعطيات المقدمة لنالتكون بالصورة التي هي امامكم الان ، كما اننا اضطررنا إلى تغيير بعض المعلومات وذلك لسريتها ،وقد قسمنا البحث كذلك إلى تلاث مبا ا ث:

-تقديم للبنك .

- دراسة جوانب الموضوع المقدم.

- دراسة مردودية المشروع وإتخاد القرار.

المبحث الاول : تقديم بنك (BNA):

1-1 **تقديم بنك الوطنب الجزائري**(BNA): إن البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة ذات اسهم ور أسه ل41.600.000.000 دج البنك الام موجود بالجزائر ا لع صمة3 نهج شي قيفارا ، تم إنشائه تحت مقرر 178-66°n من13 جو ل1996 وهو عبارة عن بنك تجاري وفقا للتشريع القانوني للبنوك الجزائرية .

لبنكBNA يحتل حيز واسع على المستوى الوطني : من فروع ، المديرية الجهوية للإستغلال وعددها 18 مديرية على المستوى الوطنية ، و218 **وكالة مع عدد** 5000 عامل.

2-1 **تقديم البنك او الوكالة المستقبلة :** BNA **مسرغين** 955 مهنتها صناعية وتجارية بما ان النشاط الغالب في الجهة هو التجارة وهي موجودة في وسط مدينة مسرغين بولاية وهران بحانب بنك CNEP.

7/الحسابات التي يتعامل بها هذا البنك :

أنواع الحسابات	العدد
حساب دفتر التوفير	2816
حساب جاري للخواص	1354
حساب جاري للعامة	4
حساب الشيك	1568
حساب لاجل	6
حساب العملة الصعبة	1968
المجموع	7716

8/ جدول عدد عمال الوكالة

المستوى	العدد
إطار	4
عمال ذوي خبرة	2
عمال	1
متربصين	2
المجموع	09

4.3* التنظيم الإداري لوكالة BNA عرعر955

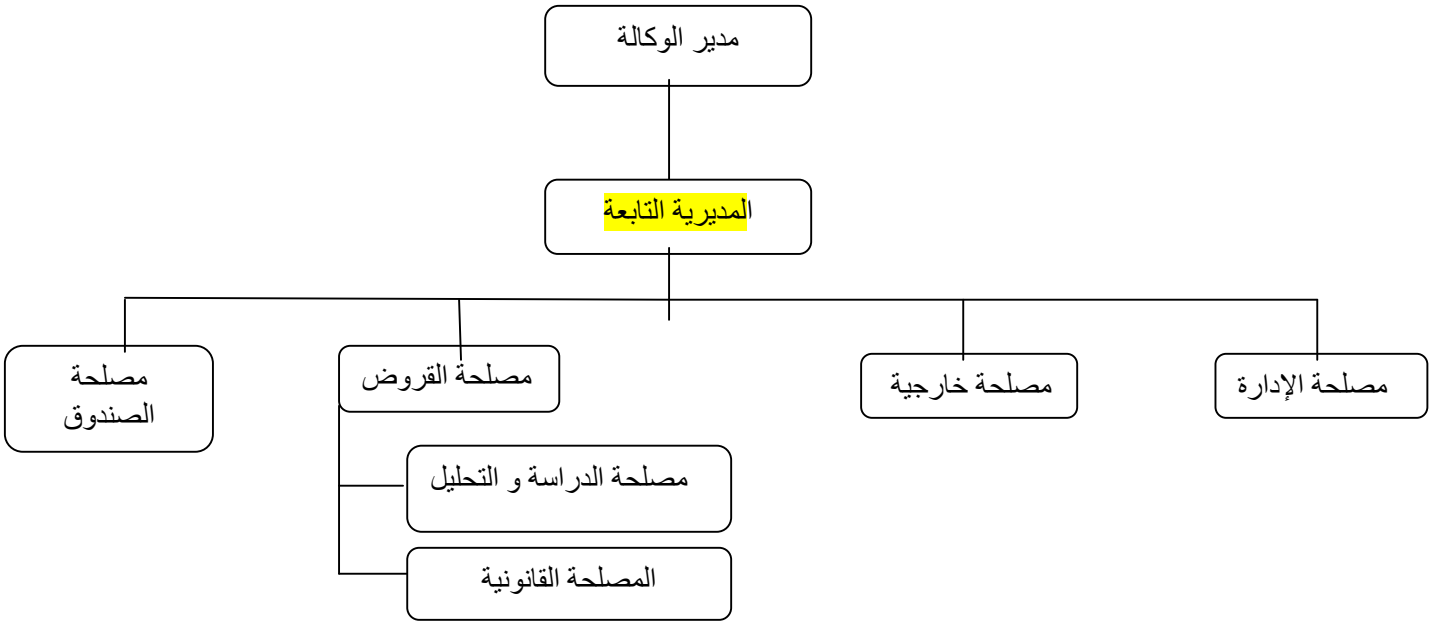

التعريف بالمصالح :

1- **مصلحة القروض :**

* **مصلحة الدراسة و التحليل** :تختص فقط في دراسة المخاطر.

* **مصلحة اتخاذ القرار**: هي مصلحة تتبع القرض وهي التي تتخذ قرار الموافقة وهي التي تتحمل النتائج .

ولكن على مستوى الوكالة التي اجرينا فيها التربص فهي تتحتوي على :

- مصلحة دراسة وتحليل الخطر المحتمل.
- مصلحة متابعة القروض الممنوحة.
- مصلحة خاصة بتغطية الخسائر.

2- **المصلحة المتعلقه بالامور الخارجية:** إن مصلحة القروض لديها عدة علاقات مع عدة هياكل منها العملية و الهرمية .

*العملية :

مع الهياكل التالية :

- مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية .
- مديرية المالية و المؤسسات الصغيرة .
- مديرية المحاسبة العامة.
- مديرية الدراسات القانونية .

*** الهرمية:**

مع الهياكل التالية :

- مديرية الاتصالات .
- الإدارة الجبائية .
- مصلحة الضامانات.

3- مصلحة الصندوق :

* صندوق الدينار و صندوق العملة الصعبة .

صندوق الدفع.

* صندوق الحقيبة المصرفية.

4- المصلحة الإدارية :

هده المصلحة تختص كل ما يتعلق بالغدارة و الاستقبال و مراقبة الملافات و فتح الحساب ل....

دراسة حاله قرض استثماري :

لقد قمنا اثناء تربصنا في هده الوكالة إلى دراسة ملف قدم للبنك لتدعيم موضوع بحثنا ووو قض إ سثماوي وقد درسنا الجوانب التاية التقنية و التحليلية والمالية وجدوى المشروع .

وهدا الاخير يريد إنشاء وحدة صناعة السيراميك ذات طاقة ا نتاجية3200م^2 /اليوم .و طلب الشركة كان يثمثل في قرض استثماري بحوالي 54% من مبلغ الإستثمار وهو 204.730.000 دج ، والقرض ذو احل استحقاق متوسط المدى مدته 7 سنوات .

الملف المدفوع للبنك كان يحتوي على الوثائق التالية :

* طلب خطي للقرض.

* نسخة موثقة للسجل التجاري.

* نسخة موثقة لوضعية الشركة .

* نسخة موثقة من عقد الارض التي ستبنى فوقها الوحدة الصناعية.

* نسخة من رخصة البناء.

* نسخة من بطاقة اداء الواحبات الجبائية.

* وثيقة تبيين صفائه من الضرائب.

* شهادة الضمان الاجتماعي.

* الميزانية المحاسبية للسنة الماضية.

* الميزانية المحاسبية التنبؤية لخمس سنوات القادمة.

* دراسة تقنية إقتصادية.

* فاتورة تسبيقية للمعدات .

1- لمحة عن العملية :

شركةTFC **للسيراميك** تم إنشائها في 1985/10/12 بموجب عقد ما بين الإخوة **ايت نتس** على شركة ذات مسؤولية محدودة ،ولإعطاء بصمة قانونية للمشروع .

المشروع كانت لديه قدرة على انتاج 1.000م ² /اليوم وقد بدا في الخدمة في 01 جوان1990 لإنتاج مربعات السامبك رضية ل 10x10 سم و مستطيلات20x7.5 سم .و تم انشاء مشروع توسع منذ جوان 1994 .

2- راس المال الشركة :

تم إنشائها براس مال قدره 300.000 دج ، وتم رفعه إلى 400.000.000 دج.

وبما ان هده الشركة هي لمساهمين إخوة فهنا نبين حصة كل فرد فيهم:

- السيد آيت نسا عميروش 8000 سهم .
- السيد ايت نسا مراد 8000 سهم
- السيد ايت نسا بلقاسم 8000 سهم.
- السيد ايت نسا زاهر 8000 سهم .
- السيد ايت نسا طارق 8000 سهم .

موقع المؤسسة : تتواجد الشركة في المنطقة الصناعية بالسانيا تتربع على مساحة قدرها 11000 م^2 و محيط قدره 6000 م^2 .

الطاقة العمالية : تحتوي المؤسسة على 210 عامل.

دراسة حالة المشروع:

2- 1 هدف المشروع : إضافة إلى إنتاجها للسيراميك الحائطية و المستطيلات الصغيرة تريد توسعة نشاطها بانتاج نوع اخر وهو المربعات الرخامية الارضية ، ولهذا السبب تريد قرض من بنك مرغBNA ذو اجل متوسط المدة .

و المشروع يريد التوسع لاءشاء وحدة انتاجية اخرى تحت مبلغ قدره 377.937.000 دج وقدرة انتاجية تقدر ب3200 م^2/ اليوم ، وهذا محاولة لسد طلبات المستهلكين المتزايدة في السوق الجهوية وهذا في إطار مخطط التنمية الذي امر به رئيس الجمهورية .

موقع المشروع : يقع ايضا في المنطقة الصناعية بالسانيا بجانب المصنع الاول وتحت مساحة مقدرة ب 3000 م^2 .

كما يساهم المشروع بتوفير عدد من مناصب الشغل وتتثمثل في 50 منصب عمل مما يساهم في الحد من البطالة.

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لجوانب المشروع .

1-2 دراسة تحليلية السوق : المنتوج موجه للسوق الوطنية وليس المحلية فقط وبالتحديد يكون موجه للغرب الجزائري و الوسط .

رغم غياب الإحصائيات يمككنا دراسة حالة سوق السيراميك بلارقام ،و المقاولين ، وخبرتهم في هذا المجال وهذا ما يمككنا القول باننا في مجال التنمية.

ولدعم المعلومات المتواجدة لدى البنك قام هذا الاخير بالإتصال باكتر الزبائن المتعاملين مع هذا المقاول او الشركة المختصين في الإستراد و وإعادة بيع السيراميك ،وقد عبرو للبك على على مدى إحتياج السوق لهذا النوع من المنتج وقلته وإرتفاع سعره .

إن الوجود المحتمل لهذا النوع من المنتجات مهم، وهذا نتيجة لإرتفا الطلب عليه ، وذالك بارتفاع مخطط التنمية الذي وضعه الرئيس في ظل السكن وممكتبي عدل وغيرهم .

اما الصعوبة التي تمثلها السوق على المنتوج هو الموردين الاجانب ،اي اكتساح السوق الوطنية بالمنتوجات الاحنبية من هذا النوع ، مما يصعب قليلا من مهمة الشركة التي تريد ان تكون لها حصة سوقية ايضا .

2-2 الدراسة التحليلية التجارية :

2-2-1 المنتوج:

إن هذا المنتوج اي مربعات السراميك الارضية (dalle de sol) منتوج في غاية الطلب نظرا لمتطلبات العصر وتغيير البلاط القديم كما ان هذا المنتوج بالنسبة لهذه الشركة ستكون له مقاييس مختلفة 30/30 مما يجعل الشركة متفردة في هذا القياس .

2-2-2 السعر:

سعر البيع المطبق خارج الرسم (HT) ،هو 350 دج/م^2.بصفة عامة سياسة السعر المتبعة من طرف الشركة معتمدة في الاساس عل سعر المادة الاولية ، والموردون ،و معطيات الإقتصاد الكلي (العرض،الطلب،....).

على حسب مقاولي الشركة فإن السعر سيكون اقل من ذلك السعر المطبق على مستوى السوق الوطنية ،وهذا تبعا لوجود المادة الاولية ، وعلاقات الشركة بمورديها الدائمين.

3-2-2 التوزيع :

المنتوج يوجه مباشرتا إلى زبائنها من وحدة الإنتاج إلى الزبون ، كما ان المؤسسة او الشركة لها إمكانيات النقل التي تسهل عليها عملية النقل و التوزيع ،واغلبية زبائنها هم من بائعي الجملة للسيراميك في كافة انحاء الوالي،من جهة ، والمقاولين ومؤسسات البناء الحكومية ، من جهة اخرى .

3-2 الدراسة والتحليل التقني :

1-3-2 إمكانيات الإنتاج :

إن المنتوج تنطبق عليه كافة المعايير الدولية التقنية الحديثة.

إن تةوفر وسائل النقل ايضا يسهل من العملية الإنتاجية بتوفير المادة الاولية في الوقت المحدد و كذلك في عملية التوزيع كما ذكرنا من قبل .

2-3-2 العملية الإنتاجية :

وتثمثل هذه العملية في مراحل الإنتاج للسيراميك وهذا لمعرفة التسلسل في عملية تحويا المنتوج من مادة اولية إلى منتج صالح للإستهلاك .

*غلي الطين ،الرمال ....

* تحليل البودرة .

* تخزين المنتوج الاولي(Broyage l'argile et du sable) .

* الضغط على المربعات (Pressage de careaux).

* تجفيف المربعات (Sechage des careaux).

*زخرفة المنتوج(Emaillage des careaux).

* صهر او تسخين المربعات (Cuisson de careaux).

*التصنيف و التغليف (Trage et emballage).

3-3-2 القدرة ةنتاجية :

القدرة النظرية للإنتاج هي 3200 م^2 /ا ليوم، أي928.000 م^2 /السنة .المقاولين يرجحون إلى ان الإنتاج الحقيقي يكون بنسبة 95 % في السنة الاولى إلى 100 %في السنة الثانية هذه التنبؤات تبدو غير واقعية

بالنسبة للتحليلات التي يقوم بها البنك فالبنك يرجح ان يكون الإنتاج الحقيقي يترواح بين 85 %و90% وهذا يتلائم مع النمو العادي لهذا قرر البنك ان يعتبر النسبة التي يتعامل لاجلها هي 95% .

2-3-4 المشتريات :إن الشركة تضع عدة موارد لشراء مادتها الاولية .

ا/ مادة اولية مستوردة : من موردين اوربيين.

ب/مادة اولية محلية :وتعتمد في ذلك على شركة **كاولين** بمدينة طافراوي، وكذالك شركة الطين بمدينة وهران ، وكذلك بودرة الرخام من شركة بمدينة مستغانم .

2-3-5 التموقع : كما قد قلنا من قبل فإن الشركة تقع في المنطقة الصناعية بالسانيا وهو موقع هام واستراتيجي حيث يربطها بهياكل نقل وطرق منوعة من (ميناء،مطار،مفترق طرق كبير يربط عدة ولايات) هذا يمنح عدة مميزات وارباح للمشروع.

2-4 الدراسة التحليلية للتكاليف:

2-4-1 تكاليف اللوازم المستورة:

9/جدول تكاليف اللوازم المستورة

اتجاهات اللوازم	القيمة (مليون دج)
ورشة التخزين للبود رة، الضغط/ا لتجفي	78850
ورشة الالنقش و الزخرفة	44460
ورشة تخزين المربعات المصهرة	57000
ورشة التصنيف و التغليف	18316
الورشة النهائية	6104
المجموع	204730

10/جدول الهياكل التمويليه للإستثمار

الإستثمار	الموقع م/دج	الإستراد م/دج	التلفقم/دج
تاليف تمهيدية	3.800		3.800

رضية	61.910		61.910
مباني إدارية	41.000		41.000
لوازم المنتجات المستوردة		204.73	204.730
لوازم محلية	2.000		2.000
تصميم و تركيب	12.500		12.500
تكاليف و تامينات	6.028		6.028
حقوق الجمارك	15.352		15.352
رأس المال العامل BFR	18.230		18.230
مصاريف أخرى	12.387		12.387
تمويل صافي (46%)	173.207		
تمويل خاص (54%)		204.730	
المجموع	(%54)204.730	(%46)173.207	(%100)377.937

خلاصة:

إن من رؤيتنا للتحليل للجدوى فإننا نرى ان المشروع مشجع ،وهذا ان المقاوولين متمرسين ولديهم خبرة في مجال السيراميك ،إن الدراسة التقنية الإقتصادية تظهر لنا مصداقية الشركة اتجاه هذا المشروع ، كما نرى ان المشروع إقتصاديا مجدي ، ويمكن له الرفع من المردودية المحلية و الوطنية.

المبحث الثالث : دراسة مردودية المشروع .

تحت الدراسة التقنية اللإقتصادية المقدمة من طرف الموردين فإن المشروع يتمحور حول 8 سنوات كمدة حياة للمشروع ،لهذا قمنا بالدراسة لمدة 8سنوات كما نشيركم علما بان مدةالدراسة او الحياة المحاسبية تختلف عن مدة حياة اللوازم ، فقد استخدمت مدة الإستغلال 8 سنوات،و2 سنتن مدة التحضير.

1-3 أساسيات المشروع الإستثماري :

الوحدة : مليون دج

11/ جدول أساسيات المشروع

عناصر	-1	0	1	2	التكاليف
تكاليف تمهيدية	3.800				3.800
أرضية	61.910				61.910
مبنى المشروع	41.000				41.000
لوازم الانتاج		206.730			206.730
تصميم وتركيب		12.500			12.500
تأمينات		6.028			6.028
حقوق الجمارك		15.352			15.352
راس المال العامل(BFR)		16.537	847	846	18.230
تكاليف أخرى	12.387				12.387
مجموع	119.097	257.147	847	846	377937

2-3 اساسيات الإهتلاك : إن الشركة تتبع إهتلاك خطي.

12/جدول يوضح اساسيات الإهتلاك

العنوان	المبلغ	المدّة بالسنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025	تلاك
تكاليف أولية	3800	3	1267	1267	1266	0	0	0	0	0	3800
بناءات	41000	20	2050	2050	2050	2050	2050	2050	2050	2050	16400
لوازم	206730	8	25841	25841	25841	25841	25841	25841	25841	25843	206730
تصميم	12500	8	1563	1563	1563	1563	1563	1563	1563	1559	12500
تامينات	6028	8	754	754	754	754	754	754	754	750	6028
حقق امارك	15352	8	1919	1919	1919	1919	1919	1919	1919	1919	15352
أخرى	12352	3	4129	4129	4129	0	0	0	0	0	12387
المجموع	297797		37523	37523	37522	32127	32127	32127	32127	32121	273197

<u>تحديد القيمة المتبقية من الاستثمار (VRI)</u>

VRI= الاستثمار الاساسي-BFR- مجموع الإهتلاكات .

VRI=377937-273197 =86510 مليون دج

3-3 حساب الخط التبوي:

هذا الجدول يممكنا مكن حساب الارصدة الوسطية للنسيير والقدرة التمويلية (CF) هذه القدرة تبدا في التناقص بعد السنة الرابعة وهذا تبعا لتناقص الإهتلاك.

13/ جدول حساب (CF)

السنة	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
معدل القدرة	%85	%90	%95	%95	%95	%95	%95	%95
رقم الاعمال	276080	292320	308560	308560	308560	308560	308560	308560
م.اولية	124236	131544	138852	138852	138852	138852	138852	138852
خدمات	15750	16625	17500	17500	17500	17500	17500	17500
القيمة المضافة	136094	144151	152208	152208	152208	152208	152208	152208
صافي المستخدمين	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000	15000

ضرائب ورسوم	60474	6431	6788	6788	6788	6788	6788	6788
مصاريف مختلفة	4875	4875	4875	4875	4875	4785	4875	4875
نيجةخام	110145	117845	125545	125545	125545	125545	125545	125545
الاهتلاكات	37523	37523	37522	32127	32127	32127	32127	32121
مصاريف مالية	0	0	0	0	0	0	0	0
النتيجة الخام	72622	80322	88023	93418	93418	93418	93418	93424
IBS (30%)	21787	24097	26407	28025	28025	28025	28025	28027
النتيجة الصافية	50836	56225	61616	65392	65392	65392	65392	65397
CF	88358	93748	99138	97519	97519	97519	97519	97518

الوحدة: مليون د

4-3 وضعية الاعمال

14/ جدول وضعية عمال

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
موارد										
CF			88358	93748	99138	97519	97519	97519	97519	97518
VRI										86510
استرجاع BFR										18230
مجموع الموارد	0	0	88358	93748	99138	97519	97519	97519	97519	202258
عمال										
استثمار اساسي	119097	24061								
جدو BFR		16537	847	846						
مجموع عمال	119097	257147	847	846	0	0	0	0	0	0
CF نقدي	-119097	-257147	87511	92902	99138	97519	97519	97519	97519	202258

صافي										
CFحالي صافي (14%)	119097-	225518-	67296	62709	58960	50613	44469	39008	34229	62295
CF صافي متراكم	119097-	344615-	277319-	214610-	155920-	105307-	60838-	21830-	12399	74694

ملاحظة: لقد اخدنا معدل حالية 14% ،وهذا معدل مرتفع بالمقابل بمعدل الفائدة الذي تمنحه البنك 7 %

3 -5 حساب المردودية المردودية:

3-5-1 حساب زمن إسترجاع رأس المال الحالي(DRA):

نلاحظ ان التراكم لأ: الصافي اصبح موجب بين السنة السادسة و السابعة من الإستغلال

DRA= 6 ans +(21830x12)/(21830+12399)=7.653

معناه ان المدة هي 6 سنوات و7 أشهر و19 يوم.

وهذه مدة طويلة لكن تبقى اقل من مدة الإستغلال للمشروع.

3-5-2 حساب القيمة الحالية الصافية (VAN):

3

$$VAN = \sum_{n=1} CF(1+t)^{-n} - I = 74694 \text{ MDA}$$

رغم ان معدل الحالية مرتفع إلى ان القيمة الحالية تبقى مقبولة.

3-5-3 حساب معدل المردودية الداخلي (TRI):

لمعدل حالية يساوي 19 % فإن القيمة الحالية تساوي 1476.

ولمعدل حالية يساوي 20% فإن القيمة الحالية تساوي -8415

TRI=19+(1x1476)/(-8415+1476) =19.1%

وهو معدل مرتفع اي ان الشركة تكون مردوديتها بنسبة19.1% من مبلغ إستثمارها .

4-5-3 **مؤشر الربحية** (IP):

IP= 1+VAN/I actualisé = 1+74694/345837= 1.21

معناهاننا كلما إستثمرنا 1 دينار نربح 0.21 دج وهو مؤشر لاباس به .

خلاصة: من خلال هذا الفصل ودراسته ، تبين لنا كيف تقوم البنوك التجارية الجزائرية بالتمويل ، و الطرق والمناهد المتبعة لذلك ، وكيفية إتخاد القرار.

الخاتمة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع ، تبين لنا الدور الفعال التي تلعبه البنوك التجارية في إنعاش الإقتصاد الوطني ، فهويعتبر احد وسائل التمويل الفعال ، إذ يمكن القول انه المحرك الرئيسي للنشاط الإقتصادي الوطني ، إلى جد الان ،وذلك من خلال المساهمة في تنمية الإقتصاد عن طريق تقديم رؤوس اموال على شكل قروض للفئات و المؤسسات في مجال الإستثمار مقابل الحصول على فائدة ،فالتطورات الغقتصادية التي عرفتها الجزائر في الاونة الاخيرة، والمخطط التنميةالذي يقضي بإنشاء مؤسسات صغيرة و متوسطة لهدف الخروج من التبعية الإقتصادية للمحروقات يقضي بتطور عمل البنوك .

وقد حاولنا من خلال موضوعنا هذا و المتعلق بتمويل المشاريع الإستثمارية ،إبراز الدور الفعال الذي تلعبه المصارف في تمويل المشاريع ،متوقف على الدراسة الموضوعية و الفعالة المتعلقة بها ،وطلك باستعمال المعايير المناسبة لتقييم المشروع ،ومعرفة التغيرا ت والمؤشرات المستقبلية لإتخاد القرار الامكثل لهذه المشاريع الإستثمارية ،وهذا ماقمنا بدراسته ،والإطلاع عليه اثناء فترة تربصنا بالبنك .

النتائج المتحصل عليها: من خلال تربصنا في البنك الوطني الجزائري ، لاحظنا إقبالا لاباس به عل القروض وخاصة القروض الإستثمارية،التي تسمح بتطوير قدرات المؤسسة ، فالإستثمار يعرف مجالا واسعا في الساحة الإقتصادية .

كما استنتجنا مايلي :

- نشاط البنك يتوقف على نوع وحجم الزبائن المتعامل معهم .

·هناك عدة نقائص في مجال منحها للقروض تعود باثار سلبية عليه منها:

·اثر التاحر عن التسديد .

· عدم توفر في بعض الاحيان السيولةمما يؤثر على سمعته وإمكانية إفلاسه .

· اثرإرتفاع اسعار الصرف يؤثر على قرار الإستثمار.

التوصيات:

· على البنوك ان تولي إهتماما اكثر بالدراسات السوقية والتقنية للمشاريع في عملية إتخاد قرار.

· ضرورة الإنفتاح على البنوك الاجنبية.

غزالة العراقيل البيروقراطية التي تواجه المستثمرين .

وختاما لبحثنا هذا يمكن القول ان الإحاطة بجميع جوانب الموضوع من غير الممكن ،وذلك لتبقى مجالات البحث مفتوحة امام الباحثين .

وفي الاخير نرجو ان نكو نقد وفينا موضوعنا بما يتناسب والرؤية المنهجية المقترحة ،وان يحمل تساؤلات تفتح الافاق لموضوعات جديدة وشكرا.

قائمة المصادر و المراجع:

1. إدارة البنوك التجارية . بشير ابراهيم هذي.
2. إدارة البنوكالتجارية و البنوك الإسلاميةاسامة عبد الخالق الانصاري .
3. الإدارة الحديثة في البنوك التجارية المؤلف عبد الغفار الدار الجامعية بيروت 1991.
4. إدارة المشاريع المعاصرة منهج كمي المؤلف الفضل المؤيد 2014.
5. إدارة المشاريع المعاصرة نظريات كمية 19.2014/
6. إدارة المنشـ ـآاالمالية (البنوك التجارية). : د. محروس حسن
7. الإقتصاد المصرفي للبنوك التجارية المؤلف عبد الله خبالة 2007.
8. انظمة الارشيف في البنوك التجارية .د. يوسف خليل (دار النشر :زهران للنشر)2000
9. البنوك التجارية ة التسويق المصرفي المؤلف جلدة سامر 2011.

10. التجارة الدولية. احمد يحي رفيق (جامعة العلوم والتكنولوجية السودان) 2012

11. تحليل وتقييم المشاريع المؤلف جودة محفوظ 2016.

12. تقييم وإختيار المشاريع الإستثمارية المؤلف بلعجوز حسين 2013.

13. تقييم وإختييار المشاريع الإستثمارية (حسين بلعجوز الجودي صاطوري)ديوان المطبوعات الحامعية 2013

14. الجدوى الإقتصادية وتقييم المشاريع .الجميلي حامد جاسم 2013.

15. ريادة الاعمال و المشاريع الصغيرة . كافي مصطفى 2016.

16. لإقتصاديات النقود و البنوك المؤلف سلمان بوذياب ،المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت لبنان 1996.

17. محاسبة الإستثمار و التمويل في البنوك التجارية (سلسلة محاسبة المنشات المالية) د.احمد صلاح عطية كلية التجارة جامعة الزقازيق 2003

18. محاسبة التكاليف فتح الرمان منصور ،بابكر إبراهيم الصدقي جامعة السودان 2012

19. محاسبة المنشات المالية المؤلف عبد الماجد عبد الله حسن 2011.

20. محاسبة شركات الاشخاص المؤلف : عبد الوهاب عبد الرحمان الشامي ، محمد عبده نعمان علي . كلية العلوم والتكنولوجيو جامعة السودان 2013

21. المنهج المحاسبي المؤلف الناي محمد السيد 2008.